«قرارات المركزى» تحمل «بشائر المؤتمر الاقتصادى»

«الرخصة الذهبية».. «زينة» الاستثمار فى مصر

أسهم البورصة تستغل «التحرير» فى «إعادة التسعير»

البورصية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٦٤
الأحد
٦ نوفمبر ٢٠٢٢
١٢ ربيع تآني ١٤٤٤
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

الدولار «ينفخ» فى نار الأسعار

الرابحون والخاسرون من رفع سعر الفائدة 2 %

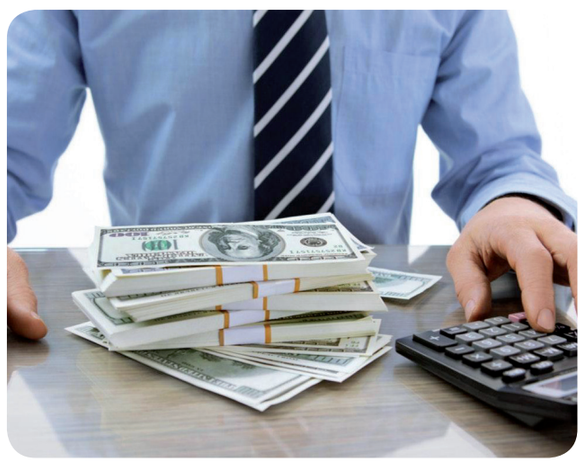

مبادرة «ابدأ» .. تفسر حلم الـ «100 مليار دولار صادرات»

19 مليار دولار حجم «كنوز الطاقة المصرية» فى 2022

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس مجلس الإدارة
نيفين عبداللطيف

رئيس التحرير
ولاء عبد الكريم

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
محمود نبيل - سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
إبراهيم على- محمد ربيع
حنان محمد - منال عمر
-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

وداعًا للبيروقراطية وموافقة واحدة تكفى لإقامة مشروع..

«الرخصة الذهبية».. «زينة» الاستثمار فى مصر

فرصة كبيرة لاجتذاب الأجانب.. والصناعات الغذائية والهندسية والسيارات الأكثر استفادة

أحمد كجوك

أشرف غراب

مصطفى بدرة

كتب رأفت كمال:

منح الرئيس عبد الفتاح السيسى «الرخصة الذهبية» لكل الراغبين بالاستثمار فى البلاد خلال ٣ شهور، حيث تعد هذه الرخصة أحد الحلول التى يتم منحها للمشروعات الجديدة بهدف تسريع بدء النشاط الإنتاجى والاستثماري، دون الاحتياج لموافقات من عدد من الجهات مثل الرخصة التقليدية، وبهذا القرار وغيره من القرارات والحوافز الاستثنائية الأخيرة التى أطلقتها الحكومة تبعث مصر رسالة للمستثمرين الأجانب تؤكد من خلالها حرصها على توفير المناخ المناسب لعودتهم واستقطاب المزيد، ومن المتوقع أن تؤدى هذه القرارات إلى تحسين التصنيف الائتمانى لمصر ووقف خروج رؤوس الأموال الأجنبية الناتج عن أزمة حرب روسيا وأوكرانيا.

ويقول أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية والتطوير المؤسسى إن الحكومة تبذل جهوداً ملموسة لتحفيز وجذب الاستثمار تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة الخاصة برؤية مصر ٢٠٣٠، لافتاً إلى أن مصر تأثرت بالحرب الروسية الأوكرانية التى أدت إلى خروج رؤوس الأموال بشكل كبير من مصر وغيرها، غير أنه توقع أن الأمر سيتغير بتحسن ظروف الاقتصاد الكلى فى مصر وزيادة تدفقات أموال دول الخليج مشيراً إلى إن الحكومة تستهدف جذب ١٠ مليارات دولار سنوياً على مدى ٤ سنوات كاستثمارات أجنبية مباشرة.

ويؤكد «كجوك» أن مصر تمتلك بنية تحتية قوية أنفقت على تطويرها ٤٠٠ مليار دولار خلال الـ٧ سنوات الماضية لتستوعب حجماً ضخماً من الاستثمارات إضافة إلى تنوع مصادر الطاقة النفطية والمتجددة ورخص أسعارها ورخص أجور العاملين مقارنة بالاقتصاديات المنافسة وكذلك القرارات الاستثنائية الأخيرة لتحفيز الاستثمار فضلاً عن قرار سابق بإعطاء الجنسية المصرية مقابل الاستثمار موضحاً أن مؤسسة «ستاندرد آند بورز» أشادت بخطة مصر فى تشجيع القطاع الخاص والعمل على تعزيز بيئة المنافسة العادلة بالسوق وخفض وتبسيط إجراءات الاستثمار والتوجه لإصدار وثيقة «سياسة ملكية الدولة» فى شكلها النهائى متوقعاً أن تقوم مؤسسة «ستاندرد آند بورز» بتحسين التصنيف الائتمانى لمصر على ضوء ما سبق.

ويرى الدكتور أشرف غراب الخبير الاقتصادى أن الرخصة الذهبية ستكون سبباً فى استقطاب الاستثمارات الأجنبية لمصر وستمنح لهم مزايا كبيرة، وستحررهم من الأعباء النمطية التى كانت تواجههم فى مصر، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من الدولة العربية بدأت الاتجاه نحو التسهيلات والتيسيرات للمستثمرين وأعطت لهم نفس الرخصة، لذلك فمصر تسعى حالياً لتقديم التسهيلات فى موضوع الاستثمار لكى تصل إلى حلم المركز الإقليمى فى الشرق الأوسط وأفريقيا.

ولفت غراب إلى أن تلك الرخصة لا تعفى المستثمرين من عدد من المتطلبات التى أقرتها الدولة كثوابت ولكنها تختصر عدداً كبيراً من الموافقات فى موافقة واحدة ومصر تقدم شهادة تأكيد لمجتمع الأعمال الخارجى بأنها قوية وقادرة على استقطاب الاستثمارات التى تمتاز بقدر كبير من الجودة وأن الجميع من الممكن الدخول والعمل بدون أى تعقيد، موضحاً أن قانون الاستثمار أهتم فى مادته التاسعة والعشرين بتبسيط الإجراءات على المستثمرين فى إقامة المشروعات والحصول على التراخيص اللازمة تحت بند التغلب على البيروقراطية ومن أهمها العمل على إنشاء نافذة استثمارية فى جميع فروع الهيئة العامة للاستثمار للتعامل مع طلبات المستثمرين.

وقال الدكتور مصطفى بدرة الخبير الاقتصادى إن الرخصة الذهبية كانت أحد متطلبات رجال الأعمال منذ مدة طويلة للقضاء على أهم عيوب الاستثمار وهى البيروقراطية، إذ كانت الرخصة تستغرق سنة أو أكثر لاستخراجها لكن بعد القرار الأخير سيتم الحصول على الرخصة فى وقت قياسى قد لا يتعدى الـ٧٢ ساعة فهذا القرار بمثابة قبلة الحياة للاستثمار نظراً لتوقف عمل المصانع، مشيراً إلى أن هناك مميزات أخرى كثيرة للرخصة الذهبية فهى تسهل عمل البنوك وتشغيل المصانع لسد عجز السوق من المنتجات كما أنها ستقضى على جزء من البطالة وهى وسيلة طمأنة للمستثمر وتدفع عجلة الإنتاج إلى الأمام، متوقعاً أن تكون القطاعات الأكثر استفادة من الرخصة الذهبية هى الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والصناعات المغذية لصناعة السيارات وصناعات السلع المعمرة مثل الأجهزة الكهربائية.

وشدد بدرة على إن إطلاق الرخصة الذهبية سيزيد جاذبية مناخ الاستثمار خاصة أنها تحل ٥٠٪ من الإجراءات الطويلة والعقيمة وتسمح للشركات بالحصول على موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته وتراخيص لبناء المشروع وتخصيص المنشآت اللازمة مشيراً إلى أن الحكومة قامت بكل ما تستطيع لتمهيد الطريق أمام الاستثمار المحلى والأجنبى بإعلانها القرارات الاستثنائية الأخيرة وهو ما يعنى أن الاستثمارات الأجنبية تتمتع بفرص هائلة عبر الشراكات التجارية القوية بين مصر والعديد من دول العالم واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية فضلاً عن اعتبار مصر بوابة إلى إفريقيا.

ويقول خالد الشافعى الخبير الاقتصادى أن الرخصة الذهبية تسهم فى حل كثير من المشاكل التى تعانى منها المصانع وفى التوسع فى إنشاء مصانع جديدة مؤكداً أن اهتمام الرئيس بالصناعة يؤكد إدراكه الكامل بأنها قاطرة التنمية والسبب الرئيسى فى توفير الملايين من فرص العمل لافتاً إلى أن الدولة تعمل جاهدة لتحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين فى ظل الأزمة الاقتصادية الحالية الطاحنة التى يمر بها العالم والتى تعتبر أسوأ من الأزمة المالية فى سنة ٢٠٠٨ وهى أقرب لأزمة الكساد الكبير الأوروبية لأنها أزمة ركود تضخمى مع وجود حالة من ارتفاع الأسعار المبالغ فيها مؤكداً أن الزيادة فى المرتبات التى قامت بها الدولة مؤخراً تسهم فى مواجهة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وأكد الشافعى إن الرئيس السيسى استطاع أن يعمل على التفاف الجميع حوله لتنفيذ مبادرة «ابدأ» بكل حب وشفافية ووضوح، موضحاً أن من ضمن رسائل الرئيس تذليل العقبات بهذه المبادرة وأمام المستثمرين ومجتمع الأعمال من خلال منح الرخصة الذهبية لهم ومشاركة الدولة بأى نسبة من النسب فى المشروعات وتكلفتها لطمأنتهم والوقوف بجانبهم ورسالة للقطاع الحكومى للعمل على حل كل ما يحتاجه المستثمرون والمصنعون وإزالة أى عوائق تواجههم، مؤكداً أن المهم هو العمل لأنه يتيح للدولة المصرية الكثير ومزيد من الصناعات ومزيد من الإنتاج وتلبية احتياجات المواطن المصرى من سلع ومنتجات.

تشمل حوافز للمستثمرين الجدد ودعم للمتعثرين..

مبادرة «ابدأ» .. تُفسر حلم الـ «100 مليار دولار صادرات»

تستهدف تطوير الصناعة باستثمارات ٢٠٠ مليار جنيه وتوفر ١٥٠ ألف فرصة عمل

كتب رأفت كمال:

دشن الرئيس عبد الفتاح السيسى مشروعات مبادرة تطوير الصناعة «ابدأ»، والتى تهدف إلى إضافة استثمارات بقطاع الصناعة المصرية بما يقارب ٢٠٠ مليار جنيه، وتوفير نحو ١٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال السنوات الأربع المقبلة، وتقديم عدد من الحوافز فى صورة أراضى بحق الانتفاع وإعفاء من الضرائب لمدة ٥ سنوات، بالإضافة إلى تقديم أوجه الدعم اللازم لتقنين الأوضاع للمخالفين وتقديم الدعم الفنى والمادى اللازم للمتعثرين.

وتؤكد البيانات الرسمية أنه جرى البدء فى تنفيذ ٦٤ مشروعاً صناعياً بمختلف القطاعات بالشراكة مع ٣٣ شركة مصرية و٢٠ مستثمراً أجنبياً من ١٢ دولة للعمل على نقل تكنولوجيا التصنيع، كما نجحت المبادرة فى مواجهة عدد من التحديات خلال الأسابيع الماضية، إذ قدمت دعماً لما يقرب من ١٥٠٠ مصنع للحصول على التراخيص والمستندات الرسمية لها لتوفيق أوضاعها، كما نجحت فى جذب استثمارات بعدد من القطاعات من بينها صناعات الأسمدة والمنتجات الكيماوية وقطع غيار السيارات والصناعات المعدنية والورق ومنتجاته وأجهزة الاتصالات والمحركات والمولدات الكهربائية والمنتجات الجلدية.

ويقول كريم العمدة الخبير الاقتصادي، إن وضع خريطة لتنافسية الاقتصاد المصرى والصناعة أمر جيد للغاية والمبادرات الصناعية من الأمور التى كنا ننادى بها منذ فترة طويلة بجانب قرار تحرير سعر الصرف الذى سيعود بفائدة كبيرة على الصادرات المصرية للخارج، مشيراً إلى أن «الروتين والبيروقراطية وتعدد الموافقات أمام المشروعات الجديدة كانت أحد أسباب لتعطيل الاستثمارات لسنوات طويلة وإهدار الفرص على البلاد، وبالتالى فمبادرة «ابدأ» لتطوير الصناعة ستكون ناجحة مع التأكيد على تنفيذها بالشكل الأمثل.

وشدد «العمدة» على أن تحقيق حلم الوصول إلى ١٠٠ مليار دولار صادرات ليس صعباً على المدى القصير إذ تستطيع الدولة المصرية الوصول لذلك حال المضى قدما فى تنفيذ مشروعات المبادرات الصناعية استخدام سياسات مرنة لتطوير الصناعة مع وجود رغبة لدى رغبة الإدارة السياسية لتغيير السياسات التى كانت متبعة فى القطاع الصناعي.

وأكد الدكتور وليد جاب الله الخبير الاقتصادى أن الصناعة وتنميتها لابد أن تحل محل الواردات فى ظل ظرف زمنى فى منتهى الحساسية وفى ظل أجندة الدولية يتم ترتيبها بسبب أزمة سلاسل الإمداد والحرب الروسية الأوكرانية، لافتاً إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسى استجاب لفكرة شبابية وهى مبادرة ابدأ لتوطين الصناعة وهى نفس فكرة مبادرة حياة كريمة وتركز على تقديم كل الدعم للقطاع الخاص على كافة المستويات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة من أجل تنفيذ صناعات متنوعة تحل محل الواردات وبدأت نتائجها من خلال ٦٤ مشروعاً صناعياً.

وأشار «جاب الله» إلى أن مبادرة ابدأ تتحول إلى شركة والمساهم الأكبر فيها مؤسسة حياة كريمة بحيث نكون أمام مشروعات حقيقية وتلك الشركة ستدخل فى شراكات مع القطاع الخاص فى الكثير من المشروعات وأرباح تلك الشركة ستتوجه لتطوير الريف المصري، فنحن أمام نموذج مؤسسى ينتقل من مبادرة «ابدأ» لأن تكون لها آليات وشركة ويكون لها ميزانية ومحاور للعمل، ومن هنا أصبحنا أمام شركة تتواصل مع المستثمرين وفقاً لآليات القطاع الخاص، كما أن هذه الشركة ستقوم بمهام التدريب والتطوير لصغار المستثمرين حتى يكونوا قادرين على المنافسة.

ويرى الدكتور على الإدريسى الخبير الاقتصادى أن المبادرة الوطنية لتطوير وتوطين الصناعة أبدأ دعمت القطاع الخاص فى توطين التكنولوجيا الجديدة، مؤكداً أن مصر تمتلك مقومات إنجاح أى مشروع اقتصادى أو استثمارى نتيجة المجهودات المبذولة من قبل الدولة خلال ٨ سنوات الماضية والدولة من خلال مبادرة ابدأ تمنح فكرة للتكامل ولدعم القطاع الصناعى الخاص والاستثمار وليس مزاحمة الحكومة، لافتاً إلى أن الحكومة قامت خلال الفترة السابقة بإعداد بنية تحتية ومشروعات قومية بعيدة عن نشاطات القطاع الخاص.

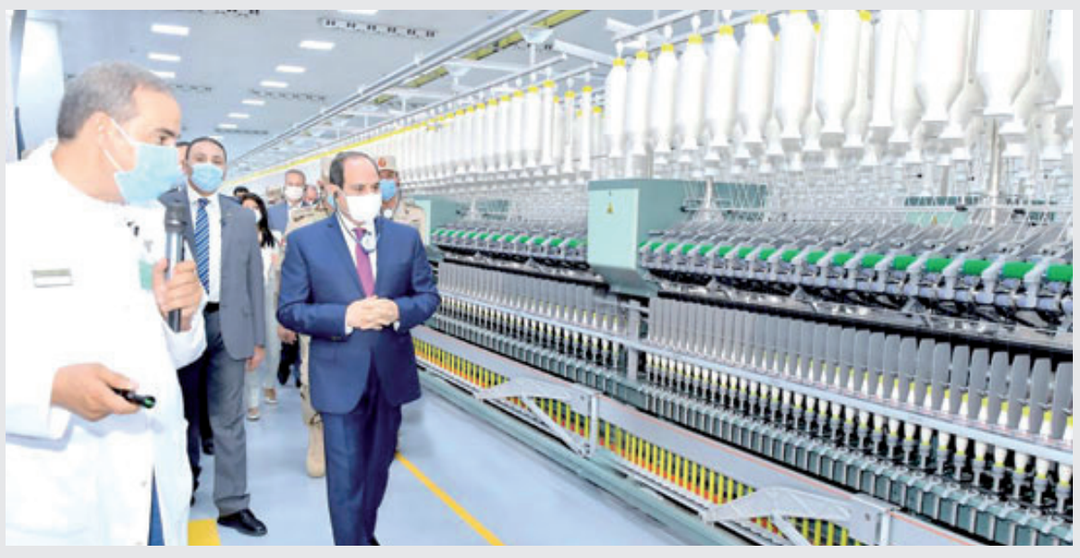

وأوضح الدكتور فخرى الفقى الخبير الاقتصادى إن المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية ابدأ تهدف إلى دعم وتوطين الصناعة المحلية وتعظيم الصناعة الوطنية للاعتماد على المنتج المحلى وزيادة حجم الصادرات وتقليل فاتورة الواردات وذلك من خلال تعزيز وزيادة مشاركة القطاع الخاص فى توطين الصناعات المحلية المصرية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مشيراً إلى أن القيادة السياسية عازمة على توطين الصناعة المحلية وأعطى تعليماته لتقديم كافة الدعم والحوافز للقطاع الخاص فى صورة الإعفاء من الضرائب لمدة ٥ سنوات وأراض بحق الانتفاع إضافة إلى مشاركة الدولة فى مشروعات المبادرة بنسبة ٥٠٪ وذلك لمساعدة المصانع على الإنتاج والنمو والاستمرار وكذلك توجيه الرئيس للبنك المركزى بتمويل المشروعات الصناعية إضافة إلى قرار إلغاء الاعتمادات المستندية للمساعدة فى استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج فكل ذلك يساعد فى زيادة تعميق المنتج المحلي، موضحاً أن الأيام القادمة ستشهد زيادة فى الاستثمارات المحلية والأجنبية تنفيذاً لتوصيات المؤتمر الاقتصادى خاصة مع توافر الطاقة بأسعار رخيصة مقارنة بأوروبا وهذا يعمل على جذب الشركات العالمية العاملة فى أوروبا للانتقال للعمل فى مصر.

وأكد الدكتور أحمد معطى الخبير الاقتصادى إن مبادرة ابدأ تسهم بشكل فعال فى تحقيق حلم زيادة الصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار وتأتى فى إطار تكليف الرئيس عبد الفتاح السيسى خلال إفطار الأسرة المصرية بإطلاق مبادرة دعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلى وتقليل الواردات من خلال تعزيز دور القطاع الخاص الوطنى فى توطين العديد من الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر مشيراً إلى أن المبادرة تعمل على تقديم عدد من الحوافز حيث تم دعم ١٥٠٠ مصنع فى الحصول على التراخيص والمستندات الرسمية لها كما عملت المبادرة على تدريب الشباب وجذب شراكات وصل عددها إلى ٦٤ شراكة كبرى منها ١٣ شراكة مع مستثمرين أجانب.

وأوضح معطى أن المبادرة تهدف إلى توطين الصناعة الحديثة وتقليل الفجوة الاستيرادية وتوفير فرص عمل وتتكامل أهدافها مع الأهداف الوطنية للدولة المصرية والتزاماتها الدولية وجهودها نحو تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى المستدام وتوفير حلول الطاقة النظيفة والابتكار فى المجال الصناعى والاستهلاك والإنتاج بشكل مسؤول، لافتاً إلى أن محاور عمل المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية أبدأ تشمل ٣ محاور وهى محور المشروعات الكبرى ومحور دعم الصناعات ومحور البحث والتطوير والتدريب.

التسعير «على مزاج» التجار..

الدولار «ينفخ» فى نار الأسعار

مطالب بتوفير العملة للمستورين.. وإحكام الرقابة والسيطرة على الأسواق

ريم ثروت

بالرغم من التصريحات الحكومية بشأن ضبط الأسواق والسيطرة على أسعار السلع بعد رفع سعر الدولار رسمياً منذ الاسبوع الماضى، الا أن الوضع الفعلى مغاير لتلك التصريحات بسبب عدم إلتزام التجار فى الاسواق بعدم رفع الاسعار والتبرير بذلك بشراؤهم مستلزمات الإنتاج بأسعار كانت أعلى من السعر الرسمى للدولار، الأمر الذى سيزيد معه معاناة المواطنون خلال الفترة المقبلة .

وقال حازم المنوفى رئيس شعبة المواد الغذائية والبقالة التموينية والعطارة بغرفة الإسكندرية التجارية، إنه لا تأثير على أسعار السلع الغذائية بعد ارتفاع سعر الصرف وأن وجد سيكون محدودا.

وأوضح أن معظم السلع الغذائية كانت قد شهدت ارتفاعات خلال الفترة الماضية نتيجة للتوقعات برفع سعر الدولار، وبالتالى لن تحدث زيادات جديدة تذكر تخص السلع الغذائية خاصة السلع الاستراتيجية.

وتوقع المنوفى، أنه مع دخول السلع الغذائية والخامات ومستلزمات الإنتاج المتواجدة بالموانئ المصرية سيكون هناك وفرة فى السوق وبالأخص أن السلع الغذائية، خاصة انها مرتبطة بفترة صلاحية وتاريخ انتاج وانتهاء، وبالتالى من المحتمل انخفاض أسعار بعض السلع.

وتوقع متى بشاي، رئيس لجنة التموين فى شعبة المستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية، ارتفاع أسعار السلع المستوردة خلال الفترة المقبلة بالأسواق بنسبة لا تقل عن ٢٠٪، وذلك بعد قفزة سعر الدولار .

وأشار بشاي، إلى أن الأسواق فى حالة ترقب الآن، مشيرًا إلى أن الزيادة فى الأسعار مستمرة كلما ارتفع سعر الدولار، لذلك يترقب التجار الزيادة قبل البيع حتى لا يتعرضوا لخسائر فى رأس المال.

وطالب بشاي، فى ظل ارتفاع أسعار الصرف، أن يتم توفير العملة للمستورين، بعد قرار فتح الاعتمادات المستندية، لأنه فى حالة عدم توفير الدولار ستستمر الأزمة.

ولم يتوقف الأمر على السلع الغذائية بل تعدى لكافة السلع بما فيها المنزلية والكهربائية، حسبما قال أشرف هلال، رئيس شعبة الأدوات المنزلية بغرفة القاهرة التجارية، إن الشركات ستبدأ تحديد الزيادة فى أسعار الأدوات والأجهزة المنزلية نتيجة تحرير سعر الصرف نهاية الأسبوع الجاري.

وأضاف هلال، أنه من الصعب توقع قيمة الزيادة، بسبب الزيادة المستمرة فى سعر الدولار منذ قرار تحريره.

وأشار هلال، إلى أن الشركات ستحدد قيمة الزيادة بناء على قيمة ثبات سعر الصرف، ومدى توفر الدولار فى البنوك.

وقال إنه فى حالة عدم توفر الدولار فى البنوك ستظل الأزمة مستمرة، وسيتم تحديد سعر

مصطفى مدبولي

للدولار فى السوق السوداء أكبر من قيمته فى البنوك، وهو ما سيترتب عليه زيادات كبيرة فى أسعار السلع".

وطالب هلال – فى ظل ارتفاع أسعار الصرف – أن يتم توفير العملة للمستورين، بعد قرار فتح الاعتمادات المستندية، لأنه فى حالة عدم توفير الدولار ستستمر الأزمة.

حازم المنوفى

وقال هلال، إنه على الرغم من وجود إنتاج محلى من الأجهزة المنزلية يكفى الاستهلاك، فإن هناك نقصا فى بعض الماركات والأصناف والموديلات ، راجعاً ذلك الى تراجع المعروض من المنتج المحلى إلى تأخير فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد مستلزمات إنتاج تدخل فى صناعة هذه الأجهزة، وذلك بسبب صعوبة تدبير العملة،

محمد المهندس

خاصة بعد عدم قبول البنوك للعملات الأجنبية التى يدبرها المستثمرون من شركات الصرافة.

وقال محمد المهندس، رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، إن هناك عقبات يشهدها تصنيع الأجهزة والأدوات المنزلية محليا فى الفترة الحالية، أهمها نقص مدخلات الإنتاج المستوردة وتأخر الاستيراد.

ويرى أن تأخر الاستيراد ناتج عن صعوبة توفير العملة وخاصة بعد تعليمات البنك المركزى بالامتناع عن قبول العملات الأجنبية التى يدبرها العملاء من شركات الصرافة.

وأضاف «المهندس» أن هناك مصانع بدأت تتأثر بمشكلة نقص مستلزمات الإنتاج ومنها من توقف عن العمل وهو ما أدى لقلة المعروض من المنتجات والأجهزة المنزلية بالأسواق.

وأشار إلى أن السوق المحلى يشهد حاليا نقصا فى موديلات الأجهزة المنزلية فى أغلب الماركات، «على سبيل المثال، لو الشركة تصنع ١٠ موديلات لثلاجات بأحجام وإمكانيات مختلفة، يتوفر منها بالأسواق حاليا ٣ أو ٤ موديلات على الأكثر".

وقال محمد المهندس، أن نقص المعروض من الأجهزة المنزلية أدى إلى ارتفاع كبير فى أسعار الموديلات المتوفرة فى السوق.

وأضاف أن نقص المعروض من المنتجات المستوردة أدى إلى رفع أسعار بدائلها المحلية، بزيادة متوسطها ٧٪ خلال ٣ أشهر.

ومن جانبها، أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية عن طرح كميات كبيرة من السلع الغذائية عبر منافذ البيع الخاصة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية (المجمعات الاستهلاكية).

وقالت الوزارة، إنه تم فتح جميع مخازن الشركة القابضة للصناعات الغذائية، وعددها ١٥٠٠ مخزن، لتوفير جميع السلع الغذائية عبر أكثر من ٤٠ ألف منفذ بيع، وسيتم ضخ كميات كبيرة من السلع بنفس الأسعار لضبط الأسواق، وفى محاولة لمراقبة الأسعار وضبطها، وأعلنت وزارة التموين «تشكيل غرفة عمليات مركزية لتلقى شكاوى المواطنين، وتكثيف حملات الرقابة على الأسواق لمنع الاحتكار ومراقبة الأسعار.

وأعلن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، أنه لن يتم السماح بإخفاء السلع أو المبالغة فى الأسعار والمضاربة أو الاحتكار، وأضاف، خلال اجتماع مجلس المحافظين، وأنه سيتم التعامل بمنتهى الحسم مع المخالفين وفق الإجراءات القانونية.

وحذّر جهاز حماية المستهلك، برئاسة المهندس أيمن حسام الدين، رئيس جهاز التجار، من انتهاج أى مخالفات أو التلاعب فى الأسعار، حيث يشن حملات رقابية على الأسواق لمتابعة توافر جميع السلع الغذائية، والتصدى لأى مخالفات يحاول البعض انتهاجها من أجل كسب أرباح غير مبررة.

وأكد الجهاز أن من يحاول التلاعب سيتم تحرير محضر ضده فورًا، وإحالته إلى النيابة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية، وفرض الغرامات المالية المقررة وفقا لقانون حماية المستهلك، خاصة أن جميع السلع متوافرة فى الأسواق، كما تضخ وزارة التموين كميات كبيرة من السلع الغذائية ومنتجات اللحوم والدواجن بمنافذ المجمعات الاستهلاكية وبأسعار أقل من مثيلاتها فى الأسواق ٢٥٪، لافتًا إلى أن سيارات الضبطية القضائية لجهاز حماية المستهلك تجوب الأسواق لمتابعة توافر السلع، ومدى التزام التجار ببيع المنتجات دون مبالغة فى الأسعار.

ما بين الغلاء وقلة المعروض وتراجع القوة الشرائية..

صعوبات بـ«الألوان» تواجه الجمعة البيضاء

شكوك حول حقيقة الخصومات ومخاوف من استغلال التجار وتقديم عروض «وهيمة»

ريم ثروت

مع بداية شهر نوفمبر من كل عام تبدأ معه عروض «البلاك فرايداى» أو مهرجان «الجمعة البيضاء»، والذى يتسم بعروض وتخفيضات كبيرة تقدمها المحال والسلاسل التجارية لتنسيط السوق الذى عانى منذ بداية العام الحالى من ظروف اقتصادية صعبة أثرت على ظروف الإنتاج وتراجع الاستيراد بسبب نقص الدولار، فضلا عن ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج، الأمر الذى نتج عنه قلة المعروض بالتزامن مع طلب المستهلكين والخسائر الكبيرة التى منى بها التجار والمصنعون نتيجة توقف الاستيراد وارتفاع مستلزمات الانتاج.

وبدأت المحال و المواقع الالكترونية فى عرض منتجاتها بالفعل بنسب تخفيض هائلة تصل فى كثير من الأحيان الى ٧٠٪ وسط هجوم من البعض على تلك التخفيضات واصفين اياها «بالوهمية».

وقال أحد تجار الملابس بمنطقة وسط البلد أن مناسبة الجمعة البيضاء تعتبر هامة جدا للتجار وأنهم ينتظرونها كل عام من أجل تنشيط حركة البيع و الشراء، خاصة وأن العام الحالى كان عاما صعبا بسبب الحرب الروسية الاوكرانية وارتفاع سعر الدولار مما تسببا فى ارتفاع كافة الاسعار والخدمات ، مما دفع المواطنون لعدم الاقبال على شراء ملابس جديدة.

وتوقع أن تجذب التخفيضات التى قد تصل الى ٥٠٪ المواطنين لإعادة التفكير فى قرار شراء ملابس جديدة خاصة مع قدوم الشتاء وأن ملابسه تتسم بارتفاع اسعارها .

واتفق معه احد التجار ويدعى «سيد أحمد» فى مجال الأجهزة الكهربائية بأحد المولات أنه بالرغم من كون حدث «الجمعة البيضاء» كان حدثآ هاما فى السوق المصرى ينتظره التاجر أو المستهلك فضلاً عن كافة محال المولات لتعويض حالة الركود التى مروا بها ، إلا أن هذا العام يعد مختلفا حيث يتسم سوق الاجهزة الكهربائية بنقص حاد فى المعروض إضافة الى تراجع القوة الشرائية للمواطنين بسبب ارتفاع الاسعار .

وتمنى زيادة المبيعات خلال الشهر الحالى وتحقيق أرباح «معقولة» خاصة وأن الشركات المنتجة للأجهزة الكهربائية قامت بالإعلان عن زيادة الانتاجية خلال الفترة المقبلة بعد القرارات الجديدة الصادرة من المركزى لتسهيل الافراج عن مستلزمات الانتاج اللازمة للصناعة .

وأكد رغبته فى أن تصبح كل الأيام مثل «الجمعة البيضاء». فالإقبال على المحلات يكون كبيرا وأحيانا تنفد البضاعة على بعض السلع، مشيرا الى أن الأهم بالنسبة لنا هو الدعاية التى تتحقق خلال هذه العروض لأن اسم المحل يتردد من خلال العروض التى يقدمها وهى الفائدة الأولى والأهم بالنسبة لى.

وأبدى عدد من المواطنين تخوفهم بشأن التخفيضات التى تعلن عنها المحال التجارية، واصفين تلك التخفيضات «بالوهمية»، وذلك على حد قول المهندس طارق محمد أحد المواطنين والذى أوضح أن عدد كبير من المحال تقوم بعمل تخفيضات وهمية حيث ترفع أسعار السلع بصورة مبالغ فيها لتقوم بعد ذلك بعمل تخفيض عليها لتصل الى سعرها الحقيقى.

وأشار الى أن العام الماضى تعرض فى ذلك التوقيت لما وصفها «بعملية النصب» عندما قرر وأصدقائة خوض تجربة شراء ملابس من احد المحال الشهيرة باحد المراكز لتجارى وكان سعرها بعد التخفيض ١٢٠٠ جنيها وأن نسبة التخفيض كانت ٥٠٪ فى حين قيام صديقه بشراء نفس المنتج بسعر أقل منه ب٣٠٠جنيها.

وأضاف أن فكرة البلاك فرايدى فى مصر يتم استغلالها بصورة سلبية ليكون الزبون فى النهاية هو الضحية نتيجة جشع التجار وذلك على خلاف ما يحدث فى تخفيضات «البلاك فرايداى» فى الخارج سواء فى الدول العربية أو الغربية حيث تكون التخفيضات حقيقية فى ظل جهات رقابية شديدة تعمل على حماية المستهلك لعدم تعرضه لأى عمليات نصب .

وقال الدكتور صلاح الدسوقي، الخبير اقتصادى، أن هناك فرقا كبيرا بين الوضع التجارى فى الدول الأوروبية ومصر فيما يتعلق بـ«البلاك فريداى» التى تكون فى شهر نوفمبر من كل عام، وذلك لأن فى الخارج يكون الهدف من التخفيضات عند نهاية الموسم هو الرغبة فى تصريف جميع السلع المتبقية بشكل كامل لتوفير نفقات التخزين وتحسين الوضع المادى أكثر، بالإضافة إلى أن التجار فى الخارج على معرفة تامة أن تلك التخفيضات ستعود بالنفع والفائدة الكاملة عليه، وليس خسارة من الإيرادات بالنسبة له بل هو إضافة له لأن بمقابل هذا الخصم سيوفر مصروفات أخرى كالتخزين والأشياء المتراكمة التى من الممكن أن تنتهى صلاحيتها.

وأضاف أن العكس تمامًا يحدث فى مصر، حيث إن معظم التجار يستخدمون مبدأ الفهلوة ويستغلون ذلك الحدث من كل عام لأجل زيادة الأسعار وعمل تخفيضات وهمية، ولا يفكرون فى أن الخصومات ستفيدهم بل هم يريدون الاستفادة أكثر وأكثر، لذلك لا نجد تخفيضات حقيقية بل تكون وسيلة لجذب المستهلك والتغرير به، وعندما يحدث ذلك يجعل مثل هذه العروض تلقى عدم مصداقية لدى المستهلك وبالتالى الإقبال عليها يكون محدودا، على عكس بداية ظهور «الوايت فرايداي» فى مصر كان الإقبال كبيرًا ولكن بعد اكتشاف التخفيضات الوهمية مرة بعد أخرى بدأ الإقبال فى الانخفاض ويكتشف المستهلك التلاعب فى الأسعار.

ويؤكد الدسوقى أن التاجر يظن أنه يستفيد بشكل فورى ولكنه لا يعلم أنه لن يستفيد على المدى البعيد حيث إنه لن يستطيع الحفاظ على العميل بعد ذلك، علاوة على أن بعض المواقع الإلكترونية للبيع بدورها أيضًا تستغل تلك التخفيضات الوهمية وذلك يدل على وجود درجة كبيرة من الجشع المبالغ فيه من جانب التجار وعدم وجود ممارسة تجارية سليمة، لافتًا إلى أنه لابد من تدخل حكومى فى ضبط الأسواق والتخفيضات الوهمية وأن تخضع لرقابة حقيقية لأن التلاعب فى هذا الأمر يُعتبر غشا تجاريا الذى يعاقب عليه القانون ويجرم مثل تلك الممارسات.

وقال الدكتور وائل النحاس، الخبير الاقتصادى، أن كل عام فى نفس الوقت يكون هناك تخفيضات ولكن تكون وهمية، ولكن هذا العام يوجد حالة من الركود فى السوق لذلك أى فرصة ربحية لتحريك السوق سيستفيد بها سواء التاجر أو الموزع، وستصبح فرصة جيدة للتجار للتخلص من الركود وعمل تخفيضات حقيقية لبيع جميع البضائع المكدسة.

يذكر أن حدث الجمعة السوداء يرتبط بأزمة اقتصادية كانت قد تعرضت لها أمريكا خلال عام ١٨٦٩ بسبب جشع التجار واتجاههم إلى احتكار البضائع والمنتجات، الأمر الذى أدى إلى عزوف المشترين عن الشراء مما أدى إلى اتجاه الحكومة الأمريكية للإعلان عن سلسلة كبيرة من التخفيضات والعروض على السلع وكان مصطلح الجمعة السوداء يشير إلى طريقة مشوقة للإعلان والبيع بأسعار قليلة جدا، حيث تصل التخفيضات إلى أكثر من ٥٠٪ فى بعض الأحيان.

إيرادات الغاز والمشتقات النفطية والبتروكيماويات..

19 مليار دولار حجم «كنوز الطاقة المصرية» فى 2022

عبد العزيز عمر

كشف المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، أن إيرادات مصر من الغاز والمشتقات النفطية والبتروكيماويات ستصل إلى ١٩ مليار دولار فى ٢٠٢٢.

كما توقع وزير البترول أن تبلغ إيرادات البلاد من الغاز هذا العام نحو ١٢ مليار دولار، لافتا إلى أن صادرات مصر فى العام الماضى من الغاز المسال، وصلت لـ ٦,٥ مليون طن، مشيرًا إلى أن صادرات الغاز تتراجع فى موسم الصيف، ولكنها ترتفع فى موسم الشتاء.

وأوضح الملا أن محطات إسالة الغاز تعمل فى فصل الشتاء بكامل طاقتها، وقال إن هناك إمكانيات يمكن استغلالها فى الصيف، وباستخدام قدرات مصر على تسييل الغاز لزيادة التصدير، باستقدام الغاز من دول الجوار، وتسييله وتصديره، وتعزيز الإنتاج المحلي، بجانب العمل على ترشيد استهلاك الطاقة، مشددا على أن مخاطر الركود التى تحيط بالعالم لن تؤثر على تدفقات الاستثمار لقطاع الطاقة المصري.

وأوضح المهندس طارق الملا، أن صناعة الغاز الطبيعي، مهمة وحيوية وأنه الوقود الانتقالى فى المرحلة الحالية حتى تحقق مصادر الطاقة الأخرى أهدافها وتستطيع تلبية احتياجات العالم، مشيرا إلى أن الغاز الطبيعى يمثل ٢٣٪ من حجم إمدادات الطاقة العالمية وأنه سيصل إلى حوالى ٢٦٪ عام ٢٠٥٠ وفق الدراسات الفنية التى تم إعدادها فى هذا الشأن.

وأضاف أن منظومة صناعة الغاز المصرية التى تم وضع إستراتيجية واضحة لها عام ٢٠١٦ حققت أهدافها وإعادة مصر إلى مكانتها كدولة مصدرة للغاز الطبيعى بعد ما عانته من فترة عدم الاستقرار التى جعلتها تستورد الغاز لفترة.

وأشار وزير البترول والثروة المعدنية، إلى أهمية تلافى تباطؤ الاستثمارات فى مجال الغاز وأن ذلك احد أسباب الأزمة العالمية الحالية، ومن ثم تأتى الأهمية التى أوضحتها رؤية منتدى الدول المصدرة للغاز فى توفير الكميات المطلوبة من الطاقة فى التوقيتات المناسبة وبالأسعار المناسبة.

وأكد المهندس طارق الملا، أن وجود البيانات تقلل من فكرة وجود خلل فى أسعار الغاز، لأن زيادة الإنتاج ستؤدى إلى خفض الأسعار، وضبط العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك علاقة يحددها المنتديات الشبيهة بمنتدى الدول المصدرة للغاز، وتعتمد على البيانات والمعلومات، وهو ما يتيح للدول وضع خططها الاستثمارية.

وأشار المهندس طارق الملا، إلى الاتجاه إلى زيادة الإنتاج لتعظيم الاستفادة من التصدير، موضحا أنه تم الاعتماد على أنواع الوقود المختلفة للاستفادة من تصدير الغاز الطبيعي.

ولفت الملا إلى إستراتيجية مصر لتأمين إمدادات الطاقة وكيفية ربطها بتحقيق التحول الطاقى نحو المصادر الأقل فى انبعاثات الكربون موضحاً أن مصر تعمل بالتوازى فى جميع مسارات تنمية مصادر الطاقة بمختلف أنماطها سواء التقليدية وخاصة من الغاز الطبيعى أو المصادر المتجددة من الطاقة الشمسية والرياح.

وأشار فى هذا الإطار إلى تأمين كميات إضافية من الغاز الطبيعى والاستفادة منها فى زيادة صادراته علاوة على تعظيم التعاون مع دول منتدى غاز شرق المتوسط للاستفادة من موارد الغاز، وأن مصر لديها خطة طموحة لرفع مساهمة الطاقة المتجددة فى توليد الكهرباء إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ .

وأضاف أن مصر بالتوازى مع كل هذه الجهود تتعاون مع شركائها العالميين فى مشروعات لخفض الانبعاثات الكربونية من صناعة البترول والغاز من خلال الاستثمار فى تطبيق تكنولوجيات متطورة ووسائل حديثة تحقق هذا الهدف، لافتاً إلى أن قمة المناخ COP٢٧ التى تستضيفها مصر ستتيح الفرصة لصناعة البترول والغاز وكياناتها العالمية لكى توضح أمام العالم رؤيتها لتنمية موارد جديدة بإنبعاثات أقل، حيث ستشهد القمة لأول مرة فى تاريخها تخصيص يوم لخفض الكربون .

كما أوضح الملا أن الوضع الحالى لأسواق الطاقة العالمية أظهر دور الغاز الطبيعى كمصدر مهم للطاقة، مشيراً إلى رؤية مصر لتعزيز التعاون المشترك مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ودول المنطقة والمبادرة المصرية التى تبنتها لإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط منذ أربع سنوات كمنصة فاعلة للتعاون والتكامل فى مجال صناعة الغاز الطبيعي، مؤكدا استعداد مصر لتكون لاعباً رئيسياً فى أسواق الطاقة العالمية بالتعاون والتكامل مع الدول الأخرى فى ضوء ما تتمتع به من بنية تحتية وتسهيلات قائمة فى صناعة الغاز.

وأضاف أنه فى ضوء الاستمرار فى الاعتماد على الغاز الطبيعى كمصدر للطاقة موثوق به ومنخفض الكربون، يجب أن تكون هناك رؤية شاملة لضخ استثمارات طويلة الأجل فى مجالات البحث والاستكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي.

وأشار إلى أهمية مذكرة التفاهم التى تم توقيعها فى يونيو الماضى فى القاهرة بين مصر وإسرائيل ومفوضية الاتحاد الأوروبى فى تحقيق الاستفادة المثلى من مصانع الإسالة التى تمتلكها مصر لتصدير كميات الغاز الإضافية من حقول الغاز الإسرائيلية بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

وأضاف أن التعاون فى إطار مذكرة التفاهم يشمل أيضاً التعاون فى مجال الطاقة المتجددة فضلاً عن إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون بما يعزز من جهود التحول الطاقي، وشدد على الدور المحورى للمؤسسات الدولية المالية لتوفير مصادر تمويلية مميزة بشروط ميسرة، بما يساعد على سرعة وتعظيم الاستفادة من تنمية احتياطيات الغاز خاصة فى منطقة شرق المتوسط والذى سيساهم بدوره فى سد الفجوة الحالية بين العرض والطلب على الطاقة.

وتحتل مصر المركز الـ ١٤ عالمياً والخامس إقليمياً والثانى إفريقياً فى إنتاج الغاز عام ٢٠٢٠، بحجم إنتاج سنوى بلغ ٥٨,٥ مليار م٣، وذلك وفقاً لـ«بريتش بتروليوم».

وبلغ إجمالى الإنتاج من الثروة البترولية خلال عام ٢٠٢١ حوالى ٨٢,٤ مليون طن بواقع حوالى ٢٨,٣ مليون طن زيت خام ومتكثفات، وحوالى ٥٣,١ مليون طن غاز طبيعي، وحوالى مليون طن بوتاجاز وذلك بخلاف البوتاجاز المنتج من معامل التكرير والشركات الاستثمارية.

وسجلت صادرات مصر من الوقود قفزة كبيرة فى الفترة الأخيرة، وحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فإن صادرات الوقود سجلت نحو ٨ مليار و٣٩ مليون دولار بالنصف الأول من العام الجاري، مقابل ٤ مليارات و٧١٣ مليون دولار فى الفترة المناظرة من العام الماضى ٢٠٢١، بزيادة بلغت ٣ مليارات و٣٢٥ مليون دولار.

الاستعلام عن الفاتورة وتسجيل قراءة العداد والشكاوى إلكترونيًا..

خدمات الغاز «مميكنة»

كتب – عبد العزيز عمر

يحرص قطاع البترول على مواكبة التطورات التكنولوجية سواء فى عمليات البحث والاستكشاف للبترول والغاز، أو فى تقديم خدماته للمواطنين وضخ المنتجات بالسوق المحلي.

وفى ذات السياق، أعطى المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، شارة البدء للمشروع التجريبى لخدمة العملاء الرقمية (Digital Customer Service) التى قامت شركة تاون جاس بتصميمها وتنفيذها وهى تعد الأولى من نوعها التى يستطيع العميل من خلالها تقديم الطلبات الخاصة بجميع خدمات توصيل الغاز الطبيعى فى أى مكان، ومن المقرر تشغيلها كمرحلة أولى فى محافظات القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الإسماعيلية وبورسعيد .

وأكد الملا أهمية إستراتيجية التحول الرقمى الجارى تنفيذها فى قطاع البترول والغاز منذ عام ٢٠١٦ والتى يجرى التعاون فيها بكفاءة مع عدد من شركات التكنولوجيا العالمية لرقمنة الأنشطة والمشروعات المختلفة بما يواكب التقدم العالمى المستمر .

وأشار وزير البترول والثروة المعدنية إلى أن ضخامة حجم الأنشطة والمشروعات بقطاع البترول والغاز كأكبر قطاع انتاجى فى مصر تمكنه من استيعاب كافة نظم وتطبيقات التحول الرقمى المختلفة.

وكشف المهندس محمد فتحى رئيس شركة تاون جاس، إحدى شركات قطاع البترول، خلال استعراض الخدمات المقدمة للمحطة المتنقلة أنه يمكن حجز المواعيد الخاصة بالمعاينات والتعاقد وأيضًا سيتاح قريبًا سداد المقايسات وفاتورة الاستهلاك وشحن كارت العداد مسبق الدفع.

وأشار رئيس شركة تاون جاس، إلى أنه تم التشغيل التجريبى للخدمة الجديدة من يوم السبت الماضي، على أن تقوم شركة تاون جاس بنشرها تدريجيًا ضمن مخطط يلبى رغبات العملاء .

وتقوم شركة بتروتريد بتجميع خدمات الغاز فى ماكينة الكترونية استعدادًا لإتاحتها أمام عملائها فى كافة أنحاء الجمهورية وفى أماكن تواجدهم وفى عدة محاور مثل محطات وقود «غازتك – كارجاس – شل أوت وغيرها»، وعدد من المولات، والنوادى (نادى ماتريكس بطنطا وغيره) وبجامعة عين شمس، تمهيدًا لإضافة هذه الخدمة الإلكترونية فى أماكن أخرى تباعًا.

وأكد الدكتور وسيم وهدان رئيس شركة بتروتريد، إحدى شركات قطاع البترول، أن المرحلة الأولى ستشمل ١٥ ماكينة إلكترونية، وجارى اختيار أماكن مميزة وموزعة لتغطى النطاق الجغرافى لعمل الشركة ومن خلالها يتم تسهيل الوصول إلى الماكينة وتنفيذ الخدمة المطلوبة على مدار أيام الأسبوع وطوال الـ ٢٤ ساعة بدون توقف بهدف التيسير على العميل .

ومن الخدمات التى يستطيع العميل تنفيذها، شحن كارت العداد مسبق الدفع، وكذلك خدمات العدادات الميكانيكية التقليدية، وذلك من خلال عدة عمليات مثل الاستعلام عن الفاتورة وتسجيل قراءة العداد حسب الاستهلاك، وسداد الفاتورة وسداد دفعة مقدمة حال سداد كافة الفواتير المستحقة، وتسجيل شكوى ليتم التواصل مع العميل من خلال رقم الهاتف المسجل فى الشكوى، ودراسة نوع الشكوى المراد تقديمها .

وأشار وسيم وهدان، إلى أنه سيتم الإعلان قريبًا كمرحلة ثانية إدخال خدمة استخراج كارت بديل لكارت الشحن الذى فقد أو تلف ويمكن التعاون مع إحدى شركات التوصيل لتسليم الكارت الجديد للعميل .

يذكر أن نتائج مشروع توصيل الغاز الطبيعى للمنازل، أحدثت طفرة فى مصر وانعكس على كميات استهلاك البوتاجاز، والتى شهدت انخفاضًا ملحوظًا مقارنة بالفترات السابقة بالإضافة إلى الوفر المتحقق من ذلك، فى ظل الدعم الذى يلقاه المشروع وما يعمل به من خطط توسعية يتم فيها مراعاة تطبيق التقنيات الحديثة وتطبيق حلول ابتكارية مكنته من تجاوز العديد من التحديات فى سبيل توفير تلك الخدمة الحضارية، والتى يستفيد منها أكثر من ٦٠ مليون مواطن حاليًا.

وتواصل المبادرة الرئاسية حياة كريمة جهودها لتطوير وتنمية قرى الريف المصري، ومن بين هذه الجهود توصيل الغاز الطبيعى للمنازل بقرى المرحلة الأولى من المبادرة وتتضمن المرحلة الأولى توصيل الغاز إلى ١٤٥٠ قرية لضمان استفادة هذه القرى من خدمة حضارية نظيفة وغير مكلفة بدلًا من أعباء أسطوانات البوتاجاز.

ويجرى حاليا الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعى إلى ١٢٠ قرية بما يوفر الخدمة لـ٣١٤ ألف وحدة سكنية، ويجرى استكمال تنفيذ الشبكات الأرضية اللازمة للتوصيل لـ٥٣٠ قرية أخرى تمهيدا للبدء فى ضخ الغاز الطبيعى إلى منازلها وفور استكمال الشبكات يصل عدد قرى المبادرة المستفيدة بالغاز الطبيعى إلى ٦٥٠ قرية، كما أن قطاع البترول يسعى لبدء تنفيذ مشروعات توصيل الغاز إلى ٧٨٣ قرية أخرى بمجرد الانتهاء من وصلات الصرف الصحي.

وأحدث مشروع توصيل الغاز الطبيعى للمنازل طفرة وانعكس على كميات استهلاك البوتاجاز والتى شهدت انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالفترات السابقة بالإضافة إلى الوفر المتحقق من ذلك، فى ظل الدعم الذى يلقاه المشروع وما يعمل به من خطط توسعية يتم فيها مراعاة تطبيق التقنيات الحديثة وتطبيق حلول ابتكارية مكنته من تجاوز العديد من التحديات فى سبيل توفير تلك الخدمة الحضارية.

تأجيلها مراعاة للبعد الاجتماعى..

التراجع عن زيادة أسعار المواد البترولية 10 %

عبد العزيز عمر

كشف مصدر مسؤول بوزارة البترول والثروة المعدنية، أنه كان من المفترض زيادة أسعار المواد البترولية بنسبة ١٠٪ وفق آلية التسعير التلقائى لمراجعة أسعار مواد الطاقة التى تتم كل ٣ أشهر، إلا أنه تم تأجيلها مراعاة للبعد الاجتماعي.

وأعلنت لجنة التسعير التلقائى للمنتجات البترولية فى مصر، الشهر الماضي، عن تثبيت سعر المنتجات البترولية فى السوق المحلية دون تغيير، للفترة من أكتوبر حتى ديسمبر ٢٠٢٢.

وقررت اللجنة تثبيت سعر بيع منتجات البنزين بأنواعه الثلاثة فى السوق المحلية عند ٨,٠٠ جنيه للتر لبنزين ٨٠ وعند ٩,٢٥ جنيه للتر لبنزين ٩٢ وعند ١٠,٧٥ جنيه للتر لبنزين ٩٥ وعند ٧,٢٥ جنيه للتر للسولار وسعر بيع طن المازوت لغير استخدامات الكهرباء والمخابز عند ٥٠٠٠ جنيه للطن.

وأشار المصدر إلى أن الزيادة التى كان يجب تطبيقها بسبب وصول الأسعار العالمية لمستويات تتراوح بين ٩٠ و١٠٠ دولار لسعر برميل النفط، فضلا عن تطورات سعر الصرف.

وقال المصدر «لم تتم زيادة الأسعار مراعاة للبعد الاجتماعى خلال هذه المرحلة، وتم تثبيت سعر المواد البترولية، وهذا يكلف الدولة دعما إضافيا لتلك المنتجات خلال هذا الربع».

وفيما يتعلق بأسطوانة البوتاجاز، علق «نستهلك ٨٠٠ ألف أسطوانة يوميا، مقارنة بما كان عليه الوضع فى السابق اذ كان الاستهلاك يتعدى أكثر من مليون أسطوانة»، مشيرا إلى أن السبب فى تقليل الاستهلاك يرجع إلى التوسع فى توصيل الغاز الطبيعى للمنازل، وكذا توصيل الغاز للقرى ضمن المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» لتنمية القرى المصرية، خلال الخطة الحالية والسنوات القليلة المقبلة.

وتابع «نقوم باستيراد ٥٠٪ من الاستهلاك اليومى للبوتاجاز، ولذا فإنه يمكن القول إن ٥٠٪ من الـ ٨٠٠ ألف أسطوانة التى يتم استهلاكها هى أسطوانة بوتاجاز مستورد، ويتم بيع الأسطوانة بسعر رسمى ٧٥ جنيها فى السوق المحلية، وتكلف الدولة أكثر من ١٩٠ جنيها، متابعا أنه مع التطورات الأخيرة لسعر الصرف فتتجاوز كلفتها ٢٢٠ جنيها .

وشدد على أن قطاع البترول يستهدف تأمين احتياجات السوق والدولة والصناعة من المنتجات البترولية سواء أسطوانة بوتاجاز أو بنزين أو سولار أو مازوت، لافتا إلى وجود خطة لزيادة التصنيع المحلى من المنتجات مثل البنزين والسولار.

«سوق المال» يرحب بقرارات المركزى..

أسهم البورصة تستغل «التحرير» فى «إعادة التسعير»

كتبت- حنان محمد:

سيطرت حالة من التفاؤل لدى متعاملى البورصة المصرية، بعد قرار البنك المركزى المصرى بتعويم الجنيه، ورفع أسعار الفائدة ٢٪، معتبرين أن القرار سيتبعه إعادة تسعير الأسهم التى وصلت إلى مستويات دنيا خلال الفترة الماضية بسبب تخارج الأجانب من السوق.

وقال خبراء سوق المال لـ«البورصجية»، إن القرار استقبله سوق المال بمزيد من الترحيب وارتفعت مؤشرات البورصة بشكل جماعى خاصة المؤشر الرئيسى بأسمهمه القيادية.

واستبعد الخبراء حدوث أى تأثير سلبى من رفع أسعار الفائدة على تداولات البورصة، فالأثر الإيجابى للسياسات المرنة لإدارة السياسة النقدية فى مصر وتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى جانب انخفاض سعر صرف الجنيه من شأنها جميعاً أن تمحو أى أثر سلبى محدود لرفع الفائدة على تعاملات سوق المال.

وقال محمد سعيد العضو المنتدب بشركة أى دى تى للاستشارات والنظم، إن الأسواق تفاجأت بعدد من القرارات الصادرة من البنك المركزى، أهمها اعتماد سعر مرن لصرف الجنيه المصري، تاركًا سياسة التحكم فى سعر الصرف التى انتهجها لسنوات إلى قوى العرض والطلب بالسوق وهو ما انعكس فوريًا على سعر صرف الجنيه الذى اندفع للانخفاض من مستوى ١٩,٧٠ جنيهًا ليتجاوز الدولار مستوى ٢٤ جنيهًا وهو أدنى سعر فى تاريخ العملة المصرية.

كما أعلن البنك المركزى عن التخلى تدريجيًا عن قراره السابق بالالتزام بالاعتمادات المستندية مع رفع مستوى التعامل بمستندات التحصيل من ٥ الاف دولار الى ٥٠٠ الف دولار لينتهى العمل بقرار الاعتمادات المستندية فى نهاية هذا العام

ورأى أن القرارين استقبلتهما سوق المال، بمزيد من الترحيب وارتفعت مؤشرات البورصة بشكل جماعى وخاصة المؤشر الرئيسى الثلاثينى بأسمهمه القيادية الذى ارتفع بنسبة ٤,٩٪ ليعبر عن عودة الاستثمارات الأجنبية و المؤسسية الى السوق المصرى من جديد بعد طول إحجام، فى ظل حالة ركود عانت منها حركة الأعمال فى ظل وجود أكثر من سعر لصرف الجنيه المصرى وكذلك حالة الجمود التى أصابت العديد من القطاعات الاقتصادية.

وأشار إلى إنه لا يمكن القول بأن كافة العقبات قد تم التخلص منها واستعادت سوق المال عافيتها ونشاطها فمازالت قرارات البنك المركزى لم تعتدها الأسواق سوى لعدة ساعات ومازالت تذبذبات سعر الصرف تشهد قدرً كبيراً من المضاربات على السعر ومحاولات المضاربين إحياء السوق الموازى عند مستويات سعرية أخرى مستغلين اللعب على وتر محاولة مكتنزى الدولار المحافظة على ما لديهم انتظاراً لارتفاعات أخرى للعملات الأجنبية.

ورأى أن الإعلان عن اتفاق صندوق النقد الدولى بقيمة ٣ مليار دولار و تمويلات أخرى تصل بالحصيلة المتوقعة الى ٩ مليار دولار جاءت لتضفى مزيد من الطمأنينة لدى المستثمرين وتنزع الفتيل من أى شكوك حول احتمالات تعثر الدولة المصرية فى مواجهة التزاماتها، ولعل المستثمرون يترقبون مدى التزام البنك المركزى بما قطعه على نفسه من الالتزام الى الأبد بسعر مرن لصرف الجنيه المصرى على أن يسهم هذا الالتزام بمزيد من استقرار سوق الصرف و تدفق السيولة من العملات الأجنبية و عودة الدماء لتسرى فى شرايين الأنشطة الاقتصادية من جديد.

محمد سعيد

عصمت ياسين

وأكد أن الأيام القليلة القادمة من شأنها أن تكشف عن الكثير من الأحداث التى يترقبها المستثمرون وكافة متابعة أسواق المال وأهمها السعر الذى يستقر عنده الدولار مقابل الجنيه المصرى و إطلاق مؤشر تسعير الجنيه وزوال السوق الموازى للعملات الأجنبية ومن ثم مزيد من الاستثمارات الأجنبية فى مناخ أكثر ترحيباً بالمستثمرين.

وأوضحت عصمت ياسين مدير تداول الأفراد بشركة أسطول كابيتال لتداول الأوراق المالية، أن البنك المركزى فاجئنا بقرار تحرير سعر صرف الجنية ليطلق له الحركة بمرونة مع متطلبات ومعطيات السوق، ليتجاوب مع تلك القرارت بإيجابية شديدة على جميع المؤشرات الرئيسية لينهى المؤشر الرئيسى عند ١١٠٧٢,٠٢ نقطة مرتفعا بـ ٤,٩٢٪، ليسجل أعلى نقطة له منذ بداية سبتمبر الماضي، لتعيد إلى الأذهان الحراك النشط على القياديات مدفوعًا بشراء مؤسسى من جميع فئات المستثمرين، كما تبعه مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة ولكن بأداء أقل حيث ارتفع بـ ٠,٧٢ ٪.

ورأت أن السوق المصري، مازال متعطش للسيولة وخاصة من المؤسسات الأجنبية والتى تخارجت بشكل كبير مع تراجع الاستثمارات المضاربية وارتفاع معدلات التضخم والتى دفعت بحالة من الانكماش والتحوط بالاستثمارات فى أدوات الدين والذى دفع بتراجع قوى للمعدن النفيس مقابل ارتفاع قوى للدولار عالميًا دفعت بالبنوك المركزية لإعادة هيكلة أسعار الفائدة للتماشى مع المتغيرات العالمية.

وأشارت إلى أن التاريخ يعيد نفسه بالنظر إلى ما شهده سوق الأوراق المالية فى تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ حيث صعد المؤشر الرئيسى بمايقرب ١٧٠٠ نقطة خلال شهر نوفمبر الذى شهد بعض التراجعات الطفيفة، لنشهد دخول سيولة مالية قوية من قبل المؤسسات وصناديق الاستثمار لتدفع بالمؤشر الرئيسى من مستوى الـ ٩٣٠٠ نقطة الى ١١٧٠٠ خلال شهر واحد، حيث استمرة الحركة السعرية وصولا لأبريل ٢٠١٨ والتى انعكس الاتجاه مع تباطئ مستويات العزم وظهور للضغوط البيعية لحماية الأرباح لذا من المتوقع أن نشهد دخول للسيولة بشكل مفاجئ فى معظم القطاعات لتدفع بحراك نشط خلال الفترة القادمة، ولكن مايزيد هذه المرة هى المتغيرات الجيوسياسية والتى تلقى بظلالها بشكل كبير بالاضافة إلى عراقيل تؤثر بالسلب على نفسية المتعاملين بالسوق المحلي.

تجدد دعوات خفضها أو إلغاءها..

الضرائب «بعبع» مستثمرى البورصة

كتب- أحمد عبدالمنعم و حنان محمد:

بدأ الحديث خلال الفترة الماضية، عن اتجاه الحكومة لتخفيض أو إلغاء الضريبة على الأرباح الرأسمالية، والتى بدأت الحكومة العمل بها رسميا منذ بداية العام الحالي.

وينتظر مستثمروا البورصة إلغاء الضريبة التى تم فرضها على سوق المال تحديدا مابين الفترة ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وهى ضريبة «الدمغة» قبل أن تقرر الحكومة أيضا فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية وهو ما دفع السوق نحو الهبوط بعنف.

وأكد خبراء سوق المال لـ«البورصجية»، أن قرار المحاسبة المبسطه للمستثمرين وتخفيض ضريبة الأرباح الراسمالية للأفراد والمؤسسات سيدفع بطمأنه للمستثمر، مع الاهتمام بعدم دمج ملف ضريبى موحد للمواطن.

وقالت عصمت ياسين مدير التداول بشركة أسطول كابيتال لتداول الأوراق المالية، إنه منذ أن بدأ الحديث عن فرض ضرائب على سوق المال وتحديدا مابين الفترة ٢٠١٣ و٢٠١٤ تراجع السوق المصرى بعنف، ليتم ارجاء هذا القرار لمدة عامين فى ٢٠١٥ حيث كان الاقتصاد المصرى لا يتحمل أعباء أخرى بعد ثورتين متتاليتين، ليأتى بعدها قرار رئيس الجمهورية بإرجاء لمده ثلاث أعوام فرض خلالهم ضريبة الدمغة على المعاملات فى السوق المصرى على المقيمين، لتنتهى الفترة ويعود الجدال مرة أخرى فى سبتمبر ٢٠٢١ ليشهد السوق المصرى انعكاس للاتجاه وتراجع عنيف وخروج مستمر لرؤوس الأموال محلية والأجنبية، بالتزامن مع تواترات قوية فى السياسات النقدية بمختلف دول العالم وضرب معدلات التضخم بقوة وظهور شبح الركود.

ورأت أن بعض تلك التعديلات تهدف إلى التخفيف على المواطنين وتحفيز الاستثمار فى ظل الأزمات والتوترات التى تعصف ليس بمصر فقط بل العالم أجمع لنشهد قرارت برفع الإعفاء الضريبى الشخصى من ٩ آلاف إلى ١٥ ألف جنيه مع الأخذ فى الاعتبار تراجع العملة المحلية خلال هذه المرحلة بما يقارب الـ٢٠٪ .

كما جاء قرار تحفيز المواطنين على المطالبة بالفاتورة الإلكترونية والتى تهدف فى المقام الأول لمراقبة الاقتصاد الموازى لدمجة فى الاقتصاد الكلى للدولة.

أما بالنسبة للبورصة المصرية، أشارت إلى أن قرار المحاسبة المبسطة للمستثمرين الأفراد والمؤسسات سيدفع بطمأنه للمستثمر، مع الاهتمام بعدم دمج ملف ضريبى موحد للمواطن.

ولضمان تحقيق العدالة الضريبية، تم أيضًا النقاش حول الإزدواج الضريبى على التوزيعات النقدية، والدفع بحوافز ضريبية للمستثمرين كذلك الاكتتابات، والذى من شأنه ان يفتح شهية المضاربة والدخول فى الاكتتابات والتى حال نجاحها ستعيد النشاط بشكل كبير إلى سوق الأوراق المالية.

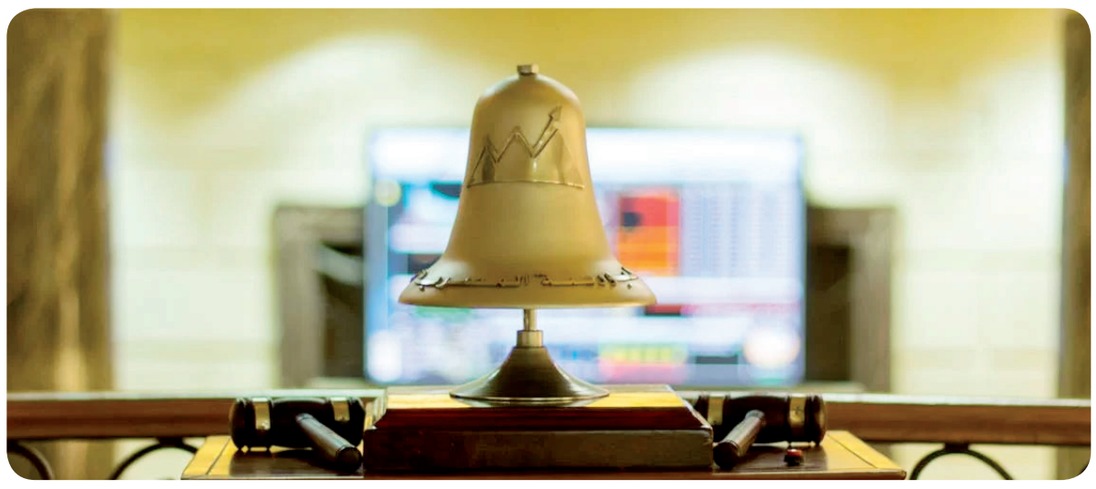

ورأت أنه من المهم أن نعلم أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، فأى قرار سيعيد النشاط إلى الاقتصاد الكلى سيؤثر بالإيجاب على الوجه السياسى للدولة ودفع بطمأنة كبرى لصندوق النقد الأجنبى حيث أعلن وزير المالية أنه لم يتم إدراج ضريبة الأرباح الرأسمالية داخل مناقشات صندوق النقد، أى أن الدولة تعلم جيدًا مدى أهمية تحفيز المواطنين على الاستثمار وتشجيع اقتصاد بلدهم دون الإضرار بمصالحهم الشخصية.

وأوضح محمد عبدالهادى مدير شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية، أن موضوع الضرائب الأرباح الرأسمالية تعد غير مقبوله لكافة المستثمرين لانه استثمار يخضع لأليه الطلب والعرض بالإضافة إلى الاستثمار فى بعض أصول الدولة وبالتالى عند فرضية تطبيق تلك الضريبة نجد أن أداء البورصة يتحرك عكس الاتجاه ولذلك نجد فى شهر ٩ سنة ٢٠٢١ عندما تم نشر مسودة الضريبة فى الوقائع المصرية البورصة انخفضت ما يقارب من ألف نقطة.

وبالتالى تخضع تلك النظرية الاقتصادية فى علاقتها العكسية مع أى استثمار وبالتالى عند تطبيق قانون الاستثمار الجديد من أهم بنوده تشجيع الاستثمار بكافة نواحيه والغاء الضرائب.

وعندما تحدث وزير المالية عن إجراء تعديلات فى قانون الاستثمار مع تعديلات فى ضريبة الأرباح الرأسمالية وعن إعفاءات ضريبية فإن ذلك يخضع لعده معايير من تلك القرارات.

أولا، إعفاء الشركات من الضريبة كان مطبقا من سنه ١٩٩٥ حتى مشارف ٢٠٠٠ وتلك الفترة شجعت شركات كثيرة على القيد وشهدت البورصه ارتفاعات كبيرة .

ثانيا، أن التعديلات على ضريبة الأرباح الرأسمالية تعتبر غير مقبولة فى ظل موافقة كافة الأطراف على ضريبة الدمغة التى تجلب للدولة أكثر من مليار جنيه فى العام نتيجه التداولات البورصة .

ثالثا، تعديلات قانون الاستثمار من التعديلات الهامه التى يجب العمل به فى ظل المتغيرات الاقتصادية التى تحدث وبالتالى لابد من التغير كل فترة.

ارتفاع أرباح «ماكرو جروب» ٢١٪ خلال ٩ أشهر

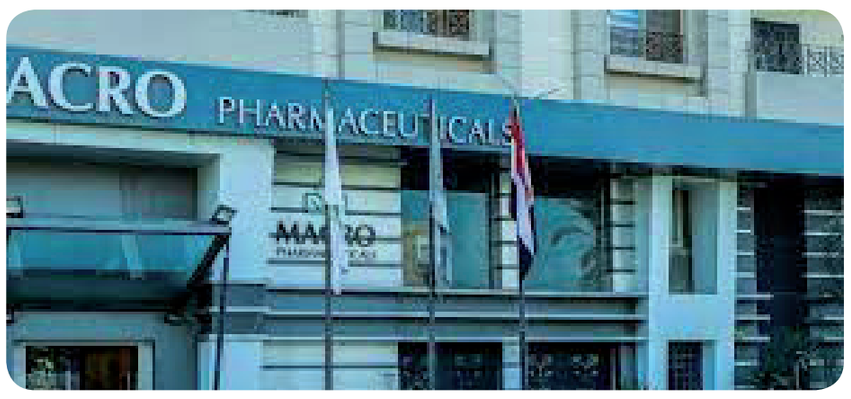

كشفت القوائم المالية المجمعة لشركة ماكرو جروب للمستحضرات الطبية- ماكرو كابيتال، عن أول تسعة أشهر من العام الجاري، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ٢١٪، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة، أنها سجلت صافى ربح بلغ ١٢٩,٤٩ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، مقابل ١٠٦,٨٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجارى إلى ٥٢٠,٣ مليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ٤١٧,١٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢١.

وعلى صعيد القوائم غير المجمعة، ارتفعت أرباح الشركة المستقلة إلى ١٢٨,٧٦ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، مقابل ١٠٦,١٣ مليون جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢١.

يشار أن ماكرو جروب للمستحضرات الطبية- ماكرو كابيتال، سجلت صافى ربح بلغ ٧١,٣٧ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو الماضي، مقابل ٤٠,٧٧ مليون جنيه خلال نفس النصف من العام الماضي، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

«برايم القابضة» تخفض رأس المال لإطفاء الخسائر

قررت شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر فى تخفيض وزيادة رأسمال الشركة وتعديل النظام الأساسي.

وأوضحت الشركة، أن العمومية ستنظر فى تخفيض رأس مال الشركة من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ١٧٥ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى ٥٠ قرشًا بدلًا من جنيه.

وبذلك تصبح قيمة رأس المال موزعة على ٣٥٠ مليون سهم بقيمة اسمية ٥٠ قرشا للسهم الواحد من خلال اطفاء الخسائر المرحلة بمبلغ ١٧٥ مليون جنيه وفقًا لقوائم سبتمبر ٢٠٢٢.

وأضافت أنه تقرر زيادة رأسمال الشركة من ١٧٥ مليون جنيه إلى ٢٧٥ مليون جنيه بزيادة ١٠٠ مليون جنيه زيادة نقدية تمول عن طريق دعوى قدامى المساهمين للاكتتاب فى أسهم الزيادة كل بنسبة مساهمته فى رأسمال الشركة.

والزيادة من خلال اصدار ٢٠٠ مليون سهم يتم الاكتتاب فيها بالقيمة الاسمية ٥٠ قرشا للسهم، ويتم السداد نقدا أو تمول من الأرصدة الدائنة للمساهمين.

يشار أن برايم القابضة للاستثمارات المالية، سجلت صافى خسائر بلغت ٤٨,٣٤ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، مقابل خسائر بقيمة ٣٤,٧٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

عمومية «الحديد والصلب» تعتمد نشاط التصفية

اعتمدت الجمعية العامة العادية لشركة الحديد والصلب المصرية، تقرير المصفى عن نشاط التصفية خلال النصف الأول من العام الجاري.

وقالت الشركة، إن العمومية اعتمدت المركز المالى فى ٣٠ يونيو الماضى وحساب إيرادات ومصروفات التصفية عن الفترة بخسارة قدرها ٩٢٦,٩٩ مليون جنيه.

وأوصت العمومية الشركة، بضرورة سرعة تحديد وإنهاء الموقف الضرريبى للانتهاء من أعمال التصفية، وإنهاء الخلافات مع شركة الكوك وإجراء مطابقة بين الشركتين وعمل تسوية بين الأرصدة الدائنة والمدينة لكل شركة.

كما أوصتها بتكثيف الجهود لتحصيل مستحقات الشركة لدى الغير حفاظا على حقوق الدائنين.

وحققت الحديد والصلب ٤٠,٦٣ مليون جنيه أرباحاً بعد الضرائب خلال العام المالى المنتهى فى يونيو ٢٠٢٢، كما حققت الشركة ١٢١,٢١ مليون جنيه مبيعات خلال العام المالى الماضى ٢٠٢٢-٢٠٢١.

«إى فاينانس» تنشئ «منصة مصر الصناعية الرقمية»

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع بروتوكول تعاون بين كل من: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التجارة والصناعة، وشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية (إى فاينانس)؛ بشأن إنشاء المنصة الصناعية الرقمية لتيسير تقديم الخدمات والإجراءات المختلفة للمستثمرين فى قطاع الصناعة.

وقام بالتوقيع على البروتوكول كل من أشرف عبد الحفيظ، مساعد وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية للتحول الرقمي، وياسر حلمي، مستشار وزير التجارة والصناعة للتحول الرقمي، و إبراهيم سرحان، رئيس مجلس إدارة شركة «إى فاينانس".

ويستهدف بروتوكول التعاون تقديم خدمات تصميم وإدارة وتشغيل منصة الخدمات الصناعية الرقمية «منصة مصر الصناعية الرقمية»، والتى تساهم فى تقديم خدمة أفضل للمستثمرين والمصنعين والتيسير فى سرعة إنهاء الإجراءات المطلوبة وحوكمتها من خلال استحداث منظومة رقمية الكترونية.

وأشار رئيس مجلس إدارة شركة «إى فاينانس» إلى أن دور الشركة سيتمثل فى إتاحة الخدمات المستهدفة عبر المنصة بطريقة إلكترونية؛ لتيسير تقديمها لمتلقى الخدمة من خلال تصميم وتنفيذ وإدارة بوابة خاصة بميكنة الخدمات الرقمية الصناعية، وكذا إتاحة التكامل مع بوابة السداد لمركز الدفع والتحصيل الإلكترونى لوزارة المالية، ذلك إلى جانب اتاحة التدريب فى بيئة العمل على الحلول المطورة وتوفير البنية المعلوماتية وخطوط الربط

للوصول إلى اقتصاد حر يدعم التنمية..

«قرارات المركزى» تحمل «بشائر المؤتمر الاقتصادى»

زيادة الثقة فى الاقتصاد وتشجيع تحويلات المصريين ودخول الاستثمار المباشر

ياسر جمعه

يقود البنك المركزى المصرى برئاسة حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي، ثورة جديدة من الإصلاح الاقتصادى فى مصر والتى تعد الأهم لمواكبة التحديات التى يواجهها العالم أجمع، حيث يستهدف المركزى تحقيق نمو مستدام شامل واستقرار بالاقتصاد الكلي، ولتحقيق ذلك اتخذ البنك المركزى المصرى العديد من القرارات الهامة التى تساعده على استكمال مسيرته نحو إصلاح اقتصادى قوى ومرن، فى نفس الوقت جاء على رأس تلك القرارات رفع معدلات الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس فى اجتماع استثنائي، ليصبح سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة ١٣,٢٥٪ و١٤,٢٥٪ على التوالي، وذلك بهدف السيطرة على التضخم الناجم عن جانب الطلب وارتفاع معدل نمو السيولة المحلية والتوقعات التضخمية والآثار الثانوية لصدمات العرض، وتحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

كما قرر البنك المركزى الإلغاء التدريجى للتعليمات الصادرة فى فبراير الماضى والخاصة باستخدام الاعتمادات المستندية فى عمليات تمويل الاستيراد حتى إتمام الإلغاء الكامل لها فى ديسمبر٢٠٢٢، حيث يعد ذلك بمثابة حافز لدعم النشاط الاقتصادى على المدى المتوسط، كما سيعمل البنك المركزى على بناء وتطوير سوق المشتقات المالية بهدف تعميق سوق الصرف الأجنبى ورفع مستويات السيولة بالعملة الأجنبية.

وأكد أشرف القاضى رئيس المصرف المتحد، أن قرارات البنك المركزى هى بشائر المؤتمر الاقتصادى لاقتصاد حر يدعم التنمية.

وقال القاضى، إن قرار مرونة سعر الصرف يعنى تحرير سعر الجنيه المصرى وتركه لقوى السوق «العرض والطلب» مع سحب السيولة للتقليل من الطلب على العملة الأجنبية عن طريق رفع سعر الفائدة، وكذلك تفعيل آلية الإنترينك العامة لتوفير العرض من العملات الاجنبية وسداد احتياجات العملاء والبنوك لتوفيرها لفتح الاعتمادات المستندية وسداد الالتزامات الخارجية للاستيراد.

وأكد القاضى، أن قرارات المركزى بضمان سعر مرن للجنيه مع الحصول على قرض صندوق النقد، سيزيد الثقة فى الاقتصاد القومى ويشجع تحويلات المصريين ودخول الاجانب والاستثمار الاجنبى المباشر، مشيرا إلى أنه لابد أن تتزامن هذه الاجراءات مع برنامج اصلاح اقتصادى مدعوم بغطاء انتاجى وصناعى للدولة والالتزام بخارطة طريق المؤتمر الاقتصادى الذى دع اليه الرئيس واداره رئيس الوزراء والمشاركين بإحترافية لعدم تكرار المشكله الاقتصادية.

وقالت هناء الهلالى، رئيس مجلس إدارة شركة أسباير كابيتال القابضة، والعضو المنتدب لشركة الخير للتمويل متناهى الصغر، إن قرار رفع الفائدة سيلعب دورًا كبيرا فى منع «الدولرة» لاسيما أن الشهادات مرتفعة العائد التى طرحتها البنوك الحكومية (مصر والأهلى والقاهرة) تهدف إلى امتصاص جزء كبير من السيولة الموجودة مع المواطنين لمدة ثلاث سنوات، إلا أن رفع الفائدة سيأثر على تمويل الشركات بسبب ارتفاع تكلفة الاقراض على العميل.

وأضافت إن سعر العملة المحلية يكون خاضعا للعرض والطلب، وسيكون التأثير إيجابيا بالنسبة للصادرات والسياحة، لكنه سلبى على الواردات، موصية بوجود ضوابط تنظم تلك العمليات فى الفترة المقبلة.

وأشارت إلى أن قرار مرونة سعر الصرف لعب دورا كبيرا فى تعزيز سوق المال والذى صعد بنحو ٣٠ مليار جنيه يوم الخميس الماضى، مدفوعًا بشراء الأجانب.

وأضافت أن عودة البنك المركزى إلى مستندات التحصيل هى خطوة جيدة فى صالح عمليات التجارة المحلية فى الفترة المقبلة.

وقالت هبة منير محلل قطاع البنوك والاقتصاد الكلى بشركة «إتش سى» للأوراق المالية والاستثمار، يتوافق قرار البنك المركزى المصرى برفع سعر الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس مع توقعاتنا المعلنةمسبقا، وهو ما من شأنه أن يساعد فى احتواء التضخم، الذى وصل إلى ١٥٪ فى سبتمبر، ويجعل السوق أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية فى أدوات الدين المصرية.

وتابعت أنه بافتراض انعكاس رفع أسعار الفائدة على عائد أذون الخزانة، فإننا نقدر أن سندات الخزانة لأجل الـ ١٢ شهرًا ستقدم معدل فائدة حقيقى إيجابى بنسبة ٢,٣٦٪ (مقارنة مع نسبتها عند ٠,٦٦٪ قبل رفع سعر الفائدة) ومقارنة بعائد حقيقى سلبى فى الولايات المتحدةاستخدمت فى حساباتها العائد لأذون الخزانة أجل الـ ١٢ شهرًا بعد احتساب ضرائب بنسبة ١٥٪ على أذون الخزانة المفروضة على المستثمرين الأمريكيين والأوروبيين، مع الأخذ فى الاعتبار توقعاتنا لمتوسط التضخم السنوى عند ١٤,٦٢٪ خلال الـ ١٢ شهرًا القادمة.

وتوقعت أن يساهم قرار المركزى بشأن بعض القواعد المنظمة لسعر الصرف، ومنها السماح للبنوك المحلية باستخدام مشتقات العملات الأجنبية وإلغاء الاستيراد بخطابات الضمان تدريجيافى توفير العملة الأجنبية بشكل أكبر فى السوق ويساعد على استعادة النشاط التجارى فى مصر، مشيرة إلى انخفاض قيمة الجنيه بنسبة ١٣,٧٪ لتبلغ ٢٢,٨٤ جنيه للدولار ، الأمر الذى انعكس على تراجع مؤشر سعر الصرف الفعلى الحقيقى للجنيه (REER) مسجلا ٩١,٨٢ بنسبة انخفاض ٨٪ عن نقطة الأساس للمؤشر عند ١٠٠، طبقا لحساباتنا.

وأضافت فيما يتعلق بتأثير القرارات على القطاع المصرفى، فإن شهادات الإيداع ذات العائد المرتفع التى أعلن عنها البنك الأهلى المصرى من شأنها زيادة المنافسة مع بنوك القطاع الخاص، ومع ذلك، فإننا لا نتوقع أن يكون ذلك أمرًا جوهريًا، خصوصا بعد قيام بعض البنوك بطرح شهادات ذات عائد مرتفع خلال الأيام الماضية القليلة، بالإضافة إلى التعويض المتوقع فى أسعار عائد الأذون والسندات الحكومية، الذى من شأنه أن يدعم ربحية البنوك.

وقالت الدكتورة جيهان عبدالسلام، الخبيرة الاقتصادية، أن الدولة المصرية تدرس فكرة مؤشر الجنيه المصرى، والتى جاءت بناء على تصور أن الدولار لا يعكس قيمة الجنيه المصرى الحقيقية مقارنة بعملات أخرى.خاصة وأنه تراجع أمام ٥ عملات رئيسية هى الدولار الأميركى والفرنك السويسرى واليوان الصينى واليورو والجنيه الإسترلينى منذ نهاية عام ٢٠٢١، وحتى ٢٤ أكتوبر الجاري، باستثناء الين اليابانى الذى ارتفع أمامه بنسبة ٣,٥٪ وبالتالى لا يوجد داع لربط الجنيه المصرى بالدولار مثل الدول المصدرة للنفط، وينبغى ربطه بسلة من العملات الأجنبية والذهب؛ وحتى يكون هناك توازن فى تقييم العملة يجب النظر إلى العملة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى وليس الدولار فقط. كما سيعمل البنك المركزى المصرى على بناء وتطوير سوق المشتقات المالية بهدف تعميق سوق الصرف الأجنبى ورفع مستويات السيولة بالعملة الأجنبية.

وأضافت كذلك يعد الإلغاء التدريجى للتعليمات الصادرة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ والخاصة باستخدام الاعتمادات المستندية فى عمليات تمويل الاستيراد حتى إتمام الإلغاء الكامل لها فى ديسمبر ٢٠٢٢ بمثابة حافز لدعم النشاط الاقتصادى على المدى المتوسط فضلا عن أن مشكلات الإنتاج فى مصر لا تقتصر فقط على أسعار الفائدة، فالصعوبة الأكبر حاليا نقص المواد الخام ومستلزمات الإنتاج بفعل مشكلات سلاسل الإمداد العالمية.

وتأتى قرارات البنك المركزى بتحرير سعر الصرف متماشية مع موافقة صندوق النقد الدولى على برنامج تمويلى لمصر لفترة ٤٦ شهرا، بقيمة ٣ مليارات دولار، بالإضافة إلى إتاحة مبلغ مليار دولار من صندوق الاستدامة، مع تمويل مصاحب بنحو ٥ مليارات دولار من شركاء التنمية، لتصل إجمالى التمويلات التى تعتزم مصر الحصول عليها إلى ٩ مليارات جنيه.

وفى ضوء صدور قرارات البنك المركزى شهد المشهد الاقتصادى العديد من التغييرات الناتجة عن تلك القرارات حيث تراجع الجنيه أمام الدولار والعملات الأجنبية بمعدلات متسارعة، ليرتفع سعر الدولار من ١٩,٦٥ جنيه إلى أكثر من ٢٤,١٧ جنيه، وانخفضت قيمة الجنيه بنحو ٥٥٪ أمام الدولار منذ بداية العام الجاري، خاصة وأن الدولار كان يتداول بأسعار مرتفعة فى السوق الموازية، وهو ما دفع البنك المركزى إلى تحرير سعر العملة للقضاء على السوق الموازية.

ويسهم إلغاء قرار حظر الاستيراد على الاعتمادات المستندية والرجوع للنظام القديم بالاستيراد عن طريق الاعتمادات ومستندات التحصيل فى التسهيل على المستوردين وحل مشاكل تكدس البضائع بالموانئ وتسريع إجراءات الإفراج الجمركى وتحقيق مرونة فى العلاقة بين المستورد والمصدّر وتحقيق الاستقرار فى السوق، خاصة للقطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات التى تُعد مورداً جيداً للعملة الصعبة ومصدراً أساسياً للسلع الاستراتيجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ومن المتوقع أن يحقق قرار رفع البنك المركزى للحد الأقصى للشحنات المستثناة من قواعد العمل بالاعتمادات المستندية إلى ٥٠٠ ألف دولار بدلاً من ٥ آلاف دولار، انفراجة كبيرة فى خروج البضائع المكدسة بالموانيء، مما يترتب عليه حدوث انتعاشة ورواج فى السلع وتوفير للسلع الناقصة أو تلك التى شهدت عجزًا خلال الفترة الماضية.

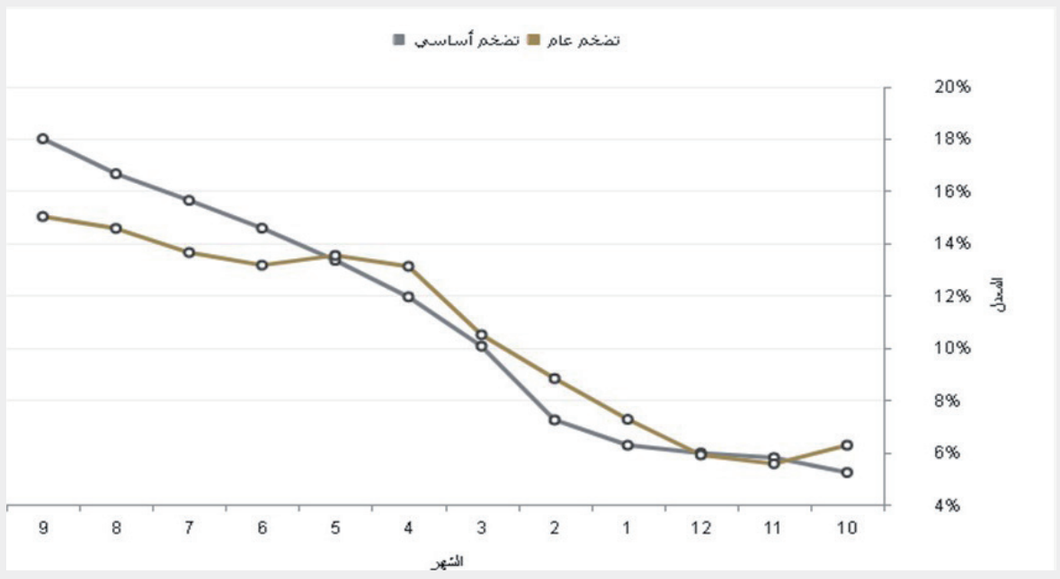

رغم اعتراض الصناع والتجار والمستوردين..

سر التدرج فى إلغاء الاعتمادات المستندية

كتبت- منال عمر:

قرر البنك المركزى المصري، إلغاء تدريجى لاستخدام الاعتمادات المستندية فى عمليات تمويل الاستيراد، على أن يكون الإلغاء الكامل فى ديسمبر ٢٠٢٢ أى خلال الشهرين القادمين، ليكون هذا القرار بمثابة حافز لدعم النشاط الاقتصادى على المدى المتوسط.

وكان البنك المركزى أعلن فى ١٤ فبراير الماضى وقف التعامل بمستندات التحصيل فى تنفيذ كافة العمليات الاستيرادية والعمل بالاعتمادات المستندية، وهو القرار الذى دخل حيز التنفيذ فى ٢٣ فبراير بهدف حوكمة منظومة التجارة الخارجية وترشيد استخدام الموارد الدولارية بعد ما تأثرت بالتبعات السلبية للنزاع الروسى الأوكرانى .

وكانت الشركات تتعامل بمستندات التحصيل والتى يكون التعامل فيها بين المستورد والمصدر بشكل مباشر، ويكون البنك وسيطًا فى هذه العملية، أما التعامل بالاعتمادات المستندية يعنى أن التعامل سيكون بين البنك المستورد والبنك المصدر.

وقال رئيس قطاع الخزانة والمعاملات الدولية فى أحد البنوك، إن قرار البنك بإلغاء تدريجى بالعمل بالاعتمادات المستندية يعنى عودة العمل بمستندات التحصيل مجددا فى البنوك استجابة لطلبات التجار والمستورين بعد قرار تحرير سعر الصرف.

وواجه قرار وقف العمل بمستندات التحصيل والتعامل مع الاعتمادات المستندية فقط اعتراضا شديدا من الصناع والتجار والمستوردين مما دفعهم لتقديم مذكرة لرئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى يطالبونه فيها بالتدخل وإلغاء قرار المركزى لتدعياته السلبية على حجم أعمالهم.

وأضاف مسؤول المعاملات الدولية، أن قرار الإلغاء التدريجى للاعتمادات المستندية يرجع إلى صعوبة الإلغاء مرة واحدة على البنوك لكثرة الإجراءات وحتى يتمكن أيضا المركزى من قياس تأثير قرار زيادة قيمة الشحنات وتقييم أثارها على السوق قبل ما يقرر رفع حد الاستثناء مرة أخرى من الاعتمادات المستندية.

وأوضح أن المركزى بدأ فى إلغاء تدريجى للاعتمادات المستندية بعد ما رفع قيمة الشحنات من ٥ آلاف دولار إلى ٥٠٠ ألف دولار أى أتاح مرونة للعمل بمستندات التحصيل دون الحاجة لفتح اعتمادات.

وتوقع رئيس قطاع الخزانة فى أحد البنوك، أن البنك المركزى سيدرس تخفيف القيود مرة أخرى على الاستيراد من خلال زيادة قيمة الشحنات مجددا حتى يصل إلى الإلغاء الكامل لقرار الاعتمادات المستندية وتغطية كافة البنوك لمراكزهم والإنتهاء من قوائم الانتظار على الاستيراد.

وأعلن البنك المركزى فى كتاب دورى عن زيادة قيمة الشحنات المستثناة من قرار فتح الاعتمادات المستندية من ٥ آلاف دولار إلى ٥٠٠ ألف دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى قبل نهاية شهر أكتوبر.

وجاء قرار الإتجاه لإلغاء العمل بالاعتمادات المستندية نهائيا خلال شهرين بعد مع إعلان البنك المركزى المصرى فى أخر بيان للجنة السياسة النقدية رفع سعر الفائدة ٢٪ فى اجتماع استثنائى ليسجل سعر الفائدة لدى المركزى المعروف باسم (كريدور) ١٣,٢٥٪ للايداع و١٤,٢٥٪ للإقراض.

كما تزامن ذلك مع انخفاض فى قيمة الجنيه أمام الدولار بنسبة ١٦٪ ليسجل ٢٣ جنيه فى معاملات أول يوم للتعويم بالبنوك ليفقد نحو ٢ جنيهات و٢٥ قرشا من قيمته مقارنة بمعاملات اليوم السابق.

وعقب هذه القرارات أعلن صندوق النقد الدولى فى مؤتمر صحفى بالقاهرة الموافقة على ضخ قرض لمصر بقيمة ٣ مليارات دولار ومليار دولار من صندوق الاستدامة التابع له بخلاف ٥ مليارات من مؤسسات تمويل دولية.

بعد رفع الفائدة.. بنك القاهرة يصدر شهادة ثلاثية جديدة بعائد ١٧,٢٥% سنويا

قال بنك القاهرة، إنه قرر إصدار شهادة ادخارية جديدة «بريمو جولد» لمدة ٣ سنوات بعائد ١٧,٢٥٪ سنويًا.

وأوضح فى بيان له أن البنك أصدر من نفس الشهادة عائد يصرف شهريا بنسبة كبيرة ١٦٪ وعائد ربع سنوى ١٦,٢٥٪.

وأضاف بنك القاهرة أن هذه الشهادة تأتى فى إطار حرص البنك المتواصل لتلبية متطلبات كافة شرائح العملاء وتحفيز أصحاب الودائع للحفاظ على القيمة الشرائية لمدخراتهم، وكذلك تحفيز القيمة الادخارية للجنيه المصري، من خلال تقديم أفضل عائد تنافسى يعمل على تعظيم قيمة المدخرات بالجنيه المصري.

وبحسب البنك تتمتع الشهادة بالعديد من المزايا التنافسية من حيث معدل العائد ودورية الصرف إلى جانب مدة الشهادة التى تبلغ ٣ سنوات.

ويتم الاستفادة من هذه الشهادة منذ بدء احتساب العائد من اليوم التالى للشراء، ولا يمكن استرداد قيمة الشهادة دون مرور ٦ أشهر.

وعقب انتهاء مدة الشهادة يتم استرداد كامل قيمتها الاسمية، كما يمكن الاقتراض بضمان الشهادة من خلال فروع بنك القاهرة التابعة للبنك والبالغة نحو ٢٤٨ فرع ووحدة مصرفية منتشرة بكافة أنحاء الجمهورية بحسب بيان البنك.

كما تمكن الشهادة صاحبها من إمكانية إصدار بطاقات ائتمان وتسهيلات ائتمانية بضمان الشهادة، ويصل الحد الأدنى لشراء الشهادة ١٠ آلاف جنيه.

بعد اجتماع استثنائى لأول مرة منذ ٥ سنوات..

الرابحون والخاسرون من رفع سعر الفائدة 2 %

كتبت- منال عمر:

رفع البنك المركزي، قبل نهاية شهر أكتوبر، فى اجتماع استثنائى للجنة السياسة النقدية أسعار الفائدة ٢٪ على الإيداع والإقراض للمرة الثالثة خلال العام الجارى من ٥ شهور، لتسجل ١٣,٢٥٪ على الإيداع و١٤,٢٥٪ على للإقراض.

وكان البنك المركزى بدأ رفع سعر الفائدة لأول مرة من ٥ سنوات فى اجتماع استثنائى فى مارس الماضى ١٪ ثم ٢٪ فى مايو الماضى التى تزامنت أيضا مع خفض الجنيه وبدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولى للحصول على قرض.

وعقب قرار المركزى بزيادة سعر الفائدة ٢٪ أعلنت بنوك الأهلى ومصر والقاهرة طرح شهادات ادخارية جديدة لمدة ٣ سنوات، بسعر فائدة يصل إلى ١٧,٢٥٪ سنويا.

وجاء رفع المركزى للفائدة تزامنا مع إعلان حسن عبدالله محافظ البنك المركزى فى تقرير لجنة السياسة النقدية باتباع سعر صرف مرن للجنيه أمام لعملات الأجنبية (تحرير الجنيه) وتحديد سعره يخضع لآليات العرض والطب.

وانخفض قيمة الجنيه أمام الدولار ليسجل تراجعا تاريخيا إلى ما يتجاوز ٢٤ جنيها فى البنوك .

ورفع الفائدة–كأى قرار اقتصادى–له إيجابيات لدى بعض الأطراف المعنية بالقرار، وأيضا سلبيات لبعض الأطراف الأخرى.

ونرصد فى هذا التقرير أبرز الرابحين والخاسرين من قرار البنك المركزى رفع أسعار الفائدة:

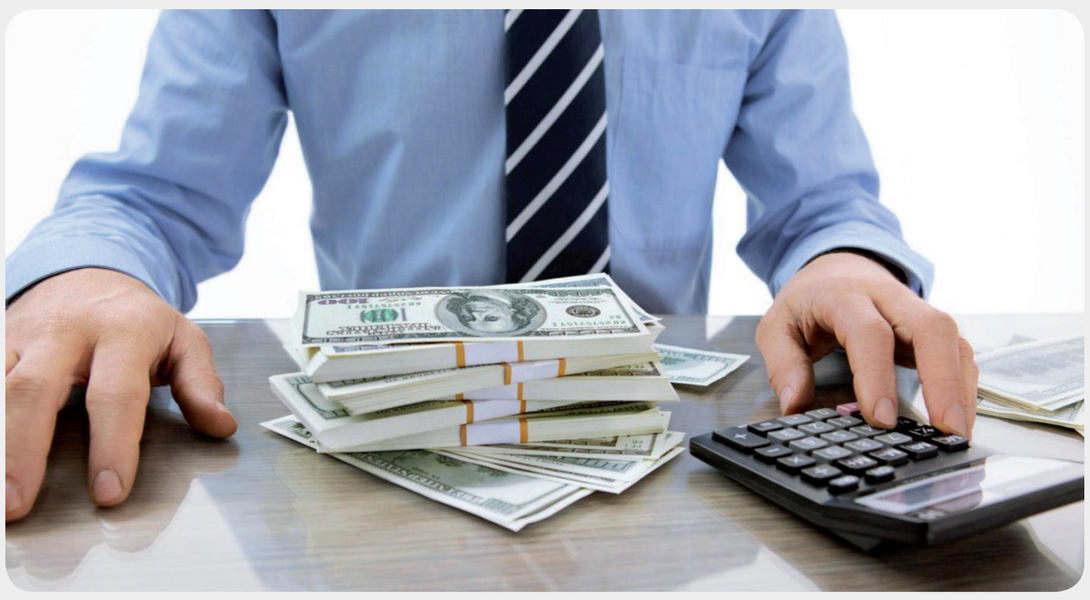

الرابحون:

– المودعون

من المتوقع أن ينعكس رفع أسعار الفائدة على مودعى أموالهم فى البنك بشكل إيجابي، حيث من المفترض أن تتجه البنوك إلى زيادة الفائدة التى يحصل عليها هؤلاء بعد رفع الفائدة بالبنك المركزي، وبالتالى حصولهم على عائد أعلى.

ولكن مع زيادة معدلات التضخم خلال الشهور الأخيرة، قد يكون العائد الذى يحصل عليه المودعون بعد الزيادة ليس حقيقى مع ارتفاع معدلات التضخم و بعد تحرير سعر الصرف، حيث الفائدة فى هذه الفترة سالبة مقارنة بمعدل التضخم الأساسى والذى سجل الـ ١٨٪، بينما أعلى عائد فى السوق عند ١٧,٢٥٪.

وسجل سعر الفائدة الحقيقى (الفارق بين سعر الفائدة ومعدل التضخم) حاليا سالب ٠,٧٥٪ مع احتساب أكبر عائد مقدم على الشهادات فى الجهاز المصرفى لدى بنوك الأهلى ومصر والقاهرة.

– المستثمرون فى أدوات الدين

من المتوقع أن ترتفع أسعار العائد على أدوات الدين من أذون وسندات الخزانة، مع زيادة أسعار الفائدة، وبالتالى سيحدث انتعاشا فى الفائدة المباشرة التى سيحصل عليها المستثمرون فى هذه الأدوات.

وكان الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء قال فى تصريحات سابقة إن الأزمة الروسية الأوكرانية أدت إلى خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة (الأموال الساخنة) من مصر بين ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار فى أدوات الدين الحكومية (أذون وسندات الخزانة) وهو نفس الذى حدث فى الأسواق الناشئة.

الخاسرون

– أصحاب القروض الشخصية

يعد أصحاب القروض الشخصية من البنوك أحد أبرز المتضررين من رفع الفائدة، خاصة أن هذا النوع من القروض هو عبارة عن قروض استهلاكية لا تدر عائدا ماليا على العميل، وبالتالى كلما كانت التكلفة أعلى كا للعميل.

كما قد يؤدى رفع سعر الفائدة على العملاء من الأفراد العزوف عن هذا النوع من القروض من أجل تمويل شراء السلع أو الحصول على الخدمات المختلفة، ولكن من ناحية آخرى تقييد القطاع الاستهلاكى يساهم فى السيطرة على الضغوط التضخمية الذى يعد أحد أهم مستهدفات المركزى وهى السيطرة على زيادة الاسعار وتحقيق الاستقرار.

– الحكومة

تعد الحكومة من أبرز الخاسرين من رفع سعر الفائدة، حيث من المتوقع أن ينعكس سلبا على مستهدفات الحكومة فى زيادة عجز الموازنة وارتفاع فوائد الديون.

– المصنعون ومقدمو الخدمات

المصنعون ومقدمو الخدمات أحد أبرز الفئات المتضررة من رفع سعر الفائدة ، والذى قد يقيدهم خلال الفترة المقبلة على تنفيذ التوسعات أو المشروعات الجديدة التى يرغبون فى تنفيذها باعتبار الفائدة المرتفعة كان أحد أهم العوائق التى تحول دون ذلك.

ورفع خفض الفائدة يقيد المستثمرين على العودة مجددا للاقتراض بشكل قوى من أجل تنفيذ المزيد من التوسعات والمشروعات الجديدة، وأيضا زيادة التكاليف التمويلية وهو ما ينعكس فى النهاية وبالتالى انعكاس ذلك على صافى أرباحهم.

– العاطلون

مع تراجع معدلات الاقتراض المتوقع خلال الفترة المقبلة عقب رفع أسعار الفائدة على الإقراض سيتجه المستثمرون إلى إرجاء تنفيذ استثمارات جديدة سواء مشروعات جديدة أو توسعات للمشروعات القائمة، وهو ما يساهم خلال الفترة المقبلة مع الوقت، فى عدم توافر فرص عمل جديدة.

– تجار الذهب والعقارات

من المتوقع أن يتضرر قطاعى الذهب والعقارات من بعض الأموال التى قد تعود إلى البنوك مع زيادة أسعار الفائدة، بحثا عن عائد أكبر وآمن ودون مخاطرة فى الجهاز المصرفى.

ولكن رغم التوقعات الطبيعية تشهد أسعار الذهب انتعاشة كبيرة فى الفترة الأخيرة، ووصلت الأسعار فى مصر إلى مستويات لم تسجلها من قبل، ويتوقع البعض استمرار اتجاه الذهب نحو الارتفاع فى ظل توترات الحرب بين روسيا وأوكرانيا والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

البنك الأهلى يصدر 3 تقارير متخصصة لدعم ملف التمويل المستدام

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك الأهلى المصرى إصدار ٣ تقارير تفصيلية تدعم التمويل المستدام لأول مرة بالقطاع المصرفى المصرى استنادا على الاستدامة ومحاورها الأساسية البيئية والاقتصادية والمجتمعية.

وقال البنك، فى بيان له، إن هذه التقارير تتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وهي «GRI sustainability report»، وتقرير البصمة البيئية، وتقرير الأثر المجتمعي.

وقال هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن البنك أصدر تقرير الاستدامة الثانى «Global Reporting Initiative GRI» الذى يستند إلى المعايير العالمية الجديدة التى ستكون ملزمة لكافة المؤسسات ابتداءا من يناير ٢٠٢٣، بما يعكس أهمية قياس الأداء المصرفى من خلال تناوله أهم إنجازات البنك ومبادراته.

وأضاف أن ذلك جاء استنادا على استراتيجية البنك فى هذا المجال متضمنا عدة محاور أساسية تسعى إلى تفعيل الاقتصاد الأخضر منخفض الكربون والنمو الشامل والتحول الرقمى والاقتصاد الشامل لضم كافة فئات المجتمع وفقا والمعايير العالمية.

وأوضح عكاشة أن عدد عملاء البنك الأهلى وصل إلى ما يزيد عن ١٨ مليون عميل، فى ضوء أن النمو الشامل لا يتحقق فقط على الصعيد المالى وإنما يمتد ليشمل ابتكار خدمات مصرفية متطورة وتمكين العنصر البشرى وتفعيل أكثر للحوكمة وفقا ومعايير محددة.

كما وصل إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك لدعم التمويل الأخضر والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى أكثر من ١,٦٦ مليار دولار، وفقا لعكاشة.

وقال يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن البنك أصدر تقرير البصمة البيئية الأول بعنوان «نحو تحول إلى اقتصاد منخفض الكربون» عن الفترة من يوليو ٢٠٢٠ وحتى ديسمبر ٢٠٢١ والذى يعد الأوسع نطاقا بالقطاع المصرفى لتضمنه خمسة محاور أساسية.

وأضاف أن المحاور الخمسة تشمل قياس البصمة الكربونية، والبصمة المائية، والبصمة البلاستيكية، وبصمة النفايات، وبصمة الأرض، مع وضع مستهدفات واضحة للانبعاثات الكربونية داخل كافة مقار البنك وفروعه بمختلف أنحاء الجمهورية.

وأشار إلى أن هذا التقرير جاء استنادا إلى ثلاثة محاور رئيسية تهدف إلى تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ودعم الأنشطة منخفضة الكربون، ودعم التمويل الأخضر.

وأوضح أن للبنك الأهلى المصرى السبق منذ أكثر من ٢٠ عاما من خلال برنامج مكافحة التلوث فى مصر للحد من التلوث الناجم عن قطاعات النقل وإدارة النفايات الصلبة شديدة التلوث، بالإضافة إلى قيام البنك بالتسويق لـ ٤ برامج منها برنامج مكافحة التلوث الصناعي EPAP بمراحله الثلاث، وبرنامج الالتزام البيئي ECO، وبرنامج تمويل الاقتصاد الأخضر EBRD GEFF، والصندوق الأخضر للتنمية GGF.

وقالت داليا الباز، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن البنك أصدر أيضا تقرير الأثر المجتمعى لأول مرة بهدف تحقيق التوازن المطلوب بين نمو البنك وتأثيره على المجتمع بكافة فئاته.

وأضافت أن تقرير الأثر المجتمعى يركز على أهم مقومات تمكين المرأة والشباب ورواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمجتمع وإتاحة الانتشار الجغرافى لفروع البنك بمختلف انحاء الجمهورية، مع تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية لدمج ذوى الهمم فى المجتمع وكذا التثقيف والتوعية المالية لقاعدة عملائه.

وأشارت الباز إلى سعى البنك للاستثمار فى رأس ماله البشرى من العاملين، بالإضافة إلى دوره المجتمعى البارز فى مختلف مجالات التنمية المجتمعية وأبرزها الصحة والتعليم.

وبحسب الباز، يأتى ذلك فى إطار الخطوات الجادة من البنك الأهلى المصرى لدمج معايير الاستدامة فى منظومة المخاطر وكافة الإجراءات التشغيلية وسياسات التمويل فى مختلف القطاعات، و كخطوة رئيسية فى تفعيل خارطة التمويل المستدام للبنك، وتزامنا مع تنظيم مصر مؤتمر قمة المناخ COP ٢٧ فى مدينة شرم الشيخ.

تصل إلى ١٥ مليون جنيه..

بنك CIB يوفر قروضا لمشروعات الاستدامة البيئية

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك التجارى الدولي CIB مصر إطلاق حملة ترويجية جديدة لتسليط الضوء على منتجاته التى تراعى معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة والمصممة خصيصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة العاملة فى مجالات صديقة للبيئة.

وأوضح البنك، فى بيان له عن إعداده حلقة نقاشية عن التغيرات المناخية وتأثيرها على السياسات المالية والاقتصاد، أن أنواع المشروعات والبرامج التى يدعمها وتفاصيل التمويل.

وحدد البنك عددا من المنتجات التى يعمل على تمويلها وتشمل المشروعات المعنية بتعزيز جهود التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وذات مردود إيجابى على البيئة والمناخ وهي:

– مشروعات كفاءة استهلاك الطاقة التى تساهم فى خفض الاستهلاك المطلق بنسبة ١٥٪ على الأقل.

– المبانى الخضراء المعتمدة بشهادة الـ LEED وال BREEAM أو EDGE ويشمل ذلك عنصر منحة بنسبة ٢,٨٪.

– مشروعات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية أو الكتلة الحيوية، والغاز الحيوي، والنفايات، والطاقة.

– منتجات موفرة للطاقة مثل المركبات والنقل النظيف والأجهزة وتجهيزات الإضاءة.

– أنظمة إدارة الطاقة (EMS) التى تثبت الامتثال لشهادة الأيزو ISO ٥٠٠٠١ أو ما يعادلها.

– ترشيد وإدارة استهلاك المياه لخفض استخدام المياه من الاستهلاك الأصلى بنسبة ١٠٪.

– برنامج التحكم فى التلوث الصناعي (EPAPIII).

وحدد البنك موصفات التمويل للمشروعات التى لها بعد بيئى تشمل:

– مبلغ القرض: يصل إلى ٩٠٪ من القيمة الاستثمارية للمشروع.

– الحد الأقصى للتمويل: ١٥ مليون يورو أو ما يعادله.

– قيمة المنحة: من ١٠٪ وحتى ٢٥٪ من القيمة الاستثمارية للمشروع.

– فترة السماح: تصل إلى عامين.

– فترة السداد: تصل إلى ٨ سنوات شاملة فترة السماح.

– التمويل متاح للشركات الكبيرة والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا– البنك يتيح تمويل برنامج مكتب الالتزام البيئى بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية بالمواصفات الآتية:

– مبلغ القرض: يصل إلى ٩٠٪ من القيمة الاستثمارية للمشروع بحد أقصى ٧ ملايين جنيه.

– فترة السماح: تصل إلى ١٢ شهرا.

– فترة السداد: تصل إلى ٥ سنوات شاملة فترة السماح.

– أسعار فائدة تنافسية: أقل سعر للفائدة.

– التمويل متاح للمؤسسات الصناعية.

ثالثا– يقدم البنك تمويلات لبرنامج التنمية الزراعية (المنتجات الزراعية) والتى تشمل:

– الماكينات الزراعية ونظم توزيع المياه.

– استصلاح الأراضى وتحسين الرى ونظم الصرف الصحي.

– توريد المدخلات الزراعية.

– الأعشاب الطبية والنباتات العطرية وإنتاج العسل.

– تربية المواشى والدواجن.

– أنشطة ما قبل موسم الحصاد وما بعده.

– أنشطة التسويق الزراعي.

– مراكز تجميع ومصانع تعبئة المنتجات الزراعية.

– وحدات تصنيع الألبان: مبردات الألبان والشاحنات المبردة.

– وحدات معالجة الطماطم وتجفيفها.

– البساتين والمزارع السمكية.

– مشروعات الطاقة المتجددة.

بعد رفع الفائدة ٢%..البنك الأهلى يصدر شهادة جديدة بعائد ١٧,٢٥%

كتبت- منال عمر:

قرر البنك الاهلى المصرى إصدار شهادة بلاتينية لمدة ٣ سنوات بعائد سنوى ١٧,٢٥٪ ويصرف العائد سنويا تزامنا مع قرار البنك المركزى الاستثنائى برفع سعر الفائدة ٢٪.

وأعلن البنك المركزى المصرى الخميس قبل الماضى رفع سعر الفائدة ٢٪ فى اجتماع استثنائى للجنة السياسة النقدية اليوم الخميس لاول مرة من ٥ شهور.

وارتفع سعر كريدور فى البنك المركزى الى ١٣,٢٥٪ للايداع و١٤,٢٥٪ للإقراض كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٧٥٪.

البنك، قررت لجنة الأصول والخصوم بالبنك زيادة سعر العائد على الشهادة البلاتينية ٣ سنوات ذات العائد الشهرى لتصبح بعائد ١٦٪ سنويًا بدلا من ١٤٪ اعتبارا من اليوم للشهادات الجديدة او المجددة تلقائيًا.

كما أصدر البنك ذات الشهادة بسعر ١٦,٢٥٪ سنويا بدورية صرف العائد ربع سنوى و بسعر ١٦,٥٪ سنويًا بدورية صرف العائد نصف سنويًا.

الشركات تعلن رحلاتها وتوقعات بطفرة فى الحركة الأوروبية..

«شتاء روسى» للسياحة المصرية

أعلنت عددا من شركات السياحة الروسية، عن برامج رحلاتها لمصر، والباقات المطروحة فى المنتجعات المصرية خاصة فى الغردقة وشرم الشيخ خلال موسم الشتاء، والذى يتوقع أن يشهد طفرة فى الحركة الأوروبية الوافدة لمصر.

وأعلن منظم الرحلات الروسى Intourist عن رحلات جوية مباشرة إلى الغردقة وشرم الشيخ من مدينتى مينيرالينى فودى وسوتشى فى فصل الشتاء ٢٠٢٢-٢٠٢٣ كجزء من التوسع فى جغرافية الرحلات الجوية الخارجية، وذلك بداية من ٢ و ٣ نوفمبر المقبل، وقالت الشركة: «تم الاتفاق مع خطوط شركة Red Wings المتجهة إلى الغردقة من مينيرالينى فودى وسوتشي، ورحلات أخرى من موسكو إلى الغردقة وشرم الشيخ عبر طائرات SSJ-١٠٠ التى تعمل مباشرة على هذه المسارات».

وتابعت: «من المقرر بدء برنامج الرحلات من Minvod من ٢ نوفمبر ٢٠٢٢ إلى ١٧ مارس ٢٠٢٣، وسيتم تنفيذ الرحلات مرتين فى الأسبوع يومى الأربعاء والجمعة من كل أسبوع، وتستغرق الرحلة ٣ ساعات و ٤٠ دقيقة، بجانب رحلات طيران من سوتشى إلى الغردقة اعتبارًا من ٣ نوفمبر ٢٠٢٢ وستستمر حتى ٢١ مارس ٢٠٢٣، وذلك أيضا بواقع رحلتين فى الأسبوع، كل ثلاثاء وخميس، وتستغرق الرحلة ٣ ساعات و ٣٠ دقيقة».

وفيما يخص أسعار الرحلات إلى مصر من سوتشى ومينفود من Intourist، فإن الباقة إلى الغردقة من سوتشى لمدة ٨ ليال مع الإقامة فى فندق ٣ نجوم بنظام الإقامة الشاملة تبدأ أسعارها من ١٠٧ ألف روبل لشخصين، وفى فندق ٤ نجوم بنفس الشروط سيكلف الروس ١١١ ألف روبل لشخصين؛ و٥ نجوم من ١١٩ ألف روبل لشخصين.

وأعلنت شركة الرحلات السياحية «بيجاس توريستيك» عن برنامج طيران جديد إلى مصر على رحلات مباشرة اعتبارًا من ١ نوفمبر، إلى الغردقة وشرم الشيخ، بأسعار الجولات من ١٠٨ إلى ١١٠ آلاف روبل، وقالت الشركة فى بيان على موقعها الرسمي: «من المقرر بدء البرامج فى الغردقة فى الأول من نوفمبر، وفى شرم الشيخ اعتبارًا من ٢٣ نوفمبر، وسيتم تنفيذ جميع البرامج عبر خطوط شركة طيران نورث ويند».

وتنطلق رحلات بيجاسوس إلى الغردقة عبر مطارات: موسكو، قازان، تشيليابينسك، بيرم، أورينبورغ، أوفا، فيما ستطير رحلات بيجاسوس إلى شرم الشيخ من سبع مدن: موسكو، يكاترينبورغ، نيزهنى نوفجورود، قازان، بيرم، أورينبورغ، أوفا.

أما بالنسبة للأسعار، فإن أسعار نوفمبر فى الغردقة لـ ٣ نجوم «شاملة كليًا» تبدأ من ١٠٧ آلاف روبل لشخصين فى الأسبوع، وفى شرم الشيخ، يعرض منظم الرحلات أسعار شهر يناير لأسبوع مماثل فى ٤ نجوم بسعر ١١٠ آلاف روبل لشخصين.

يأتى ذلك فيما كشفت لجنة السياحة والسفر بالاتحاد الأوروبى (ETC)، فى أحدث أبحاثها أنه على الرغم من المخاوف المتزايدة المتعلقة بتكلفة المعيشة، فإن الأوروبيون مهتمون بالسفر داخل الاتحاد ويضعون خطط للسياحة فى فصلى الخريف والشتاء.

وقالت اللجنة: «يشعر ٤٠ ٪ من الأوروبيين بالقلق بشأن زيادة تكاليف السفر، ومع ذلك، قال ٧٠ ٪ منهم إنهم يخططون للقيام برحلة فى الأشهر الست المقبلة على الرغم من أزمة تكلفة المعيشة المستمرة، وازدادت أيضًا الرغبة تجاه السفر داخل أوروبا، حيث يخطط ٦٢ ٪ ممن شملهم الاستطلاع للقيام برحلة داخل الاتحاد الأوروبى هذا الخريف والشتاء، ويمثل هذا أقوى شعور بالسفر داخل أوروبا تم تسجيله منذ عام ٢٠٢٠».

وفى حين أن أزمة تكلفة المعيشة هى تحدٍ آخر لا يمكن إنكاره للسياحة فى أوروبا، فإن اللجنة ترى أن السفر لا يزال يمثل أولوية بالنسبة للأوروبيين فى الأشهر المقبلة، حيث قال لويس أراوجو، رئيس اللجنة معلقًا على البحث: «من الأهمية بمكان الآن بالنسبة لأوروبا ضمان صناعة أكثر مرونة، ودعم التحول الرقمى والبيئى ووضع الناس فى مركز التنمية».

وكشف البحث انخفاضًا بنسبة ٦ ٪ فى عدد مواطنى أوروبا منذ مايو ٢٠٢٢، مشيرًا إلى أن الحرب فى أوكرانيا أعاقت خططهم الأصلية للسفر، فى حين قال حوالى ٥٢ ٪ من المستجيبين أن الصراع لن يكون له تأثير مباشر على خططهم، كما من غير المرجح أن يغير عدد أقل من المسافرين من أوروبا خطط سفرهم بسبب COVID-١٩، وقال ٥ ٪ فقط من المستجيبين إن المخاوف المتعلقة بالوباء منعتهم من تحقيق خطة تم وضعها بالفعل.

من ناحية أخرى، تتزايد المخاوف المتعلقة بتكلفة السفر، حيث يشعر حوالى ٢٣ ٪ من المسافرين الأوروبيين بالقلق بشأن الزيادة المحتملة فى رسوم السفر، و ١٧ ٪ منزعجون من آثار التضخم على مواردهم المالية الشخصية، وفيما يتعلق بميزانيات السفر، فقد ظلت على نفس المستويات منذ سبتمبر ٢٠٢١. من بين جميع المستجيبين، قال ٣٢ ٪ منهم إنهم يخططون لإنفاق ما بين ٥٠١ يورو إلى ١٠٠٠ يورو لكل شخص فى رحلتهم القادمة.

ومع ذلك، فإن الأوروبيين يخفضون مدة إجازاتهم مقارنة بالعام الماضى لأن أموالهم لم تمتد إلى ما كان عليه الحال من قبل، ومع الأخذ فى الاعتبار الزيادة فى الأسعار، فقد زادت تفضيلات الإقامة لمدة ثلاث ليال من ١٨ ٪ إلى ٢٣ ٪، فى حين انخفضت الرحلات الأطول من سبع ليال أو أكثر من ٤٦ ٪ إلى ٣٧ ٪، يشير هذا إلى أن المسافرين يحصلون على قيمة أقل مقابل أموالهم.

التعويم قفز بأسعار الطيران..

«بوابة العمرة» تصدر ٧٠ ألف تأشيرة منذ بدء الموسم

أشرف فهيم

أعلنت غرفة شركات ووكالات السياحة والسفر، أن البوابة المصرية للعمرة، أصدرت نحو ٧٠ ألف تأشيرة لمواطنين مصريين عبر شركات السياحة المعتمدة، وذلك منذ بدء الموسم فى الأسبوع الأول من أكتوبر الجارى وحتى نهاية الشهر، وتضمنت التأشيرات الكود الرقمى الرسمى الذى يسمح لحامله بعبور المطارات المصرية إلى الأراضى المقدسة.

وصدرت التأشيرات والتصاريح بسهولة ويسر، ووفق الجدول الزمنى المتفق عليه فى التعاقدات مع المواطنين، والتى تقوم شركات السياحة برفعها على البوابة الإلكترونية، لتصبح بذلك بنود التعاقد موثقة بين الطرفين وتراقب تنفيذها وزارة السياحة والآثار ممثلة فى قطاع الشركات السياحية والمرشدين السياحيين، ما يسمح للمعتمر بالشكوى الفورية حال مخالفة أيا من بنود العقد، فيما كثفت لجان وزارة السياحة من تواجدها بالمطارات المصرية للتفتيش على تأشيرات المعتمرين المسافرين، والتأكد من سلامتها وصحتها، وشمولها للكود الرقمى الذى نص عليه القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٢١، والخاص بإنشاء البوابة المصرية للعمرة.

وأكدت الغرفة، أن قانون البوابة المصرية للعمرة، تقع مسؤولية تنفيذه على عدة جهات بينها وزارة السياحة والآثار، ووزارتى الطيران المدني، والداخلية ممثلة فى الإدارة العامة للجوازات والهجرة، علاوة على شركات السياحة المعتمدة، وذلك ضمن جهود الدولة لصون سلامة وأمن المواطنين وحفظ حقوقهم وأموالهم، وضمان تنفيذ التعاقدات بين المواطنين وشركات السياحة بما لا يخل بحقوق الطرفين، فيما ساهمت البوابة المصرية للعمرة بشكل كبير فى تسهيل وتسريع إجراءات سفر المعتمرين، وذلك من خلال شركات السياحة التى التزمت ببنود القانون والتوقيتات المعلن عنها من وزارة السياحة والآثار وبوابة العمرة.

وأهابت غرفة شركات السياحة، بالمواطنين الراغبين فى السفر لأداء العمرة، بالالتزام بما جاء بالقانون رقم ٧٢ الخاص بإنشاء البوابة، والتقدم عن طريق إحدى الشركات السياحية المعتمدة والتى تشملها القائمة المعلنة بموقع بوابة العمرة، مع ضرورة التأكد من تضمن جواز السفر للتأشيرة السارية، والكود الرقمي، حيث تقوم إدارة الجوازات ولجان وزارة السياحة المنتشرة بالمطارات بمنع سفر أى مواطن للعمرة دون حصوله على الكود الرقمى بجانب تأشيرة السفر التى تصدر عن البوابة وفقا لطلب شركة السياحة المعتمدة.

وأشارت الغرفة، إلى أن وزارة السياحة والآثار لم تتلق أية شكاوى تذكر من جميع المعتمرين الذى سافروا خلال الشهر الأول لموسم عمرة ١٤٤٤ هـ، كما لم تحدث أية تغييرات فى بنود التعاقدات نظرا لالتزام الشركات بالضوابط الصادرة عن الوزارة، وقانون البوابة المصرية للعمرة، ما يؤكد الأهمية القصوى والضرورة الحتمية التى فرضت إنشاء البوابة لتنظيم سوق العمرة، ومنع الدخلاء والسماسرة من العمل ما يضمن حماية وصون سلامة المعتمرين وراحتهم وأموالهم.

وقال باسل السيسى نائب رئيس غرفة شركات السياحة السابق، إن أسعار برامج العمرة سوف تشهد ارتفاعا خلال الفترة المقبلة تجاوبا مع قرار تحرير سعر الصرف الجديد، والذى قفز بسعر صرف الريال السعودى من ٥,٣٠ جنيه، إلى ٧ جنيهات، وتوقع السيسي، ارتفاع سعر برامج العمرة بما لا يقل عن ٢٠٪ فى الوقت الحالي، مؤكدا أنه لا يمكن التنبؤ بالسعر الفعلى لأسعار البرامج فى هذا الوقت انتظارا لاستقرار السوق مرة أخرى، خاصة وأنه بعد قرار تحرير سعر الصرف ارتفعت أسعار الخدمات المقدمة للمعتمرين ورحلات الطيران بشكل طبيعي، وهى البنود التى تسدد بالعملات الأجنبية.

وأعلنت الخطوط السعودية عن أسعارها الجديدة لرحلات العمرة وفق المتغيرات التى طرأت على سعر صرف الجنيه المصري، فوضعت سعر الرحلة ذهاب وعودة «القاهرة جدة» بسعر ٦٤٠٠ جنيه، و«القاهرة جدة المدينة القاهرة» بسعر ٧١٠٠ جنيه، و«القاهرة المدينة جدة القاهرة» بسعر ٨٢٠٠ جنيه، وكانت التذكرة قبل قرار تحرير سعر الصرف تبدأ من ٥٤٠٠ جنيه، وتصل إلى ٧٠٠٢ جنيه.

وتراوحت أسعار برامج العمرة قبل الزيادة بين ٢٣ إلى ٢٩ ألف جنيه، بحسب مدة البرنامج وتفاصيل الرحلة ومحل الإقامة، فيما يتوقع أن ترتفع أسعار البرامج عقب قرارات البنك المركزى الأخيرة، والتى أكد خلالها البنك أن سعر صرف الجنيه المصرى سيعكس قيمة العملة أمام العملات الأجنبية الأخرى بواسطة قوى العرض والطلب، وذلك فى إطار نظام سعر صرف مرن.

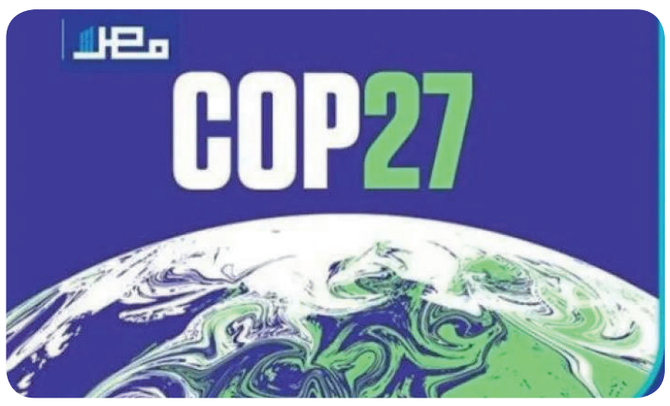

استغلال قمة المناخ فى الترويج..

إغراءات سياحية لضيوف «COP 27»

ياسمين عبدالفتاح

فى ضوء متابعة الاستعدادات والتجهيزات السياحية لاستضافة مصر مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ «COP ٢٧» والذى ستنطلق فعالياته بعد أيام قليلة بمدينة شرم الشيخ، تحرص وزارة السياحة والآثار على المتابعة والتنسيق المستمر وبشكل دورى مع الشركات السياحية التى ستقوم بتنفيذ البرامج السياحية للوفود المشاركة فى المؤتمر.

وعقدت سامية سامى رئيس الإدارة المركزية لشركات السياحة بالوزارة، اجتماعاً مع ممثلى هذه الشركات، بحضور ممثلين عن غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة، أكدت خلاله على أهمية الدور المنوط بهذه الشركات وخاصة فى إبراز جودة الخدمات السياحية المقدمة بالمقصد السياحى المصرى وكفاءة أداء الشركات السياحية المصرية، إلى جانب كونها عاملًا هاماً فى نجاح تنفيذ البرامج السياحية للمشاركين فى المؤتمر، مما يساهم فى إثراء تجربتهم السياحية أثناء تواجدهم فى المؤتمر والذى يمثل فرصة ذهبية للترويج المقصد السياحى والأثرى من خلال برامج السياحة الترفيهية والثقافية المتمثلة فى متحف آثار شرم الشيخ الذى يعرض نماذج هامة من الكنوز الأثرية المصرية القديمة.

وفى هذا الصدد كيف يرى خبراء السياحة فى مصر أهمية مؤتمر المناخ cop٢٧ لجذب السياحة العالمية لمصر، حيث يتواجد على مدار أسبوعين معظم رؤساء العالم ورؤساء الحكومات والوزراء المعنيين بالبيئة والمناخ بشكل عام ونخبة من كبريات الشركات ورجال الأعمال المهتمين بالبيئة والمناخ والتحول الأخضر، ومن هذا المنطلق دفعت الحكومة المصرية بعدد من الأتوبيسات الصديقة للبيئة والتى تعمل بالكهرباء لنقل ضيوف المؤتمر تماشيا مع توجهات المؤتمر وتكون إضافة جديدة للسياحة فى مدينة شرم الشيخ.

ويقول نشأت عامر الخبير السياحي: «من المؤكد أن هذا المؤتمر فرصة مهمة وعظيمة لإعادة طرح عوامل الجذب السياحى المصرى على هامش جدول المؤتمر ونأمل أن تكون وزارة السياحة والحكومة المصرية قد أخذت فى حساباتها طرح هذا الملف بشكل علمى وعملى فى الجانب الترفيهى والسياحى للمؤتمر خاصة أن ضيوفه من أصحاب السلطة والقرار واستغلال المناخ الاقتصادى الحالى فى طرح مشروعات سياحية أمام المستثمرين خاصة وأننا نملك مقومات الجذب السياحى المهمة فى أكثر من مجال، وإذا تم مراعاة عنصر التسويق بشكل علمى بالتأكيد أن هذا سينعكس بالإيجاب أيضا على زيادة التدفق السياحى لمصر خاصة وأن هناك شبه صحوة مهمة البحث عن مقصد سياحى مختلف ومعقول وأمن فى مصر فى ظل سوء الأحوال الاقتصادية فى أوربا ومحاولة كثير من الأوروبيون للهروب من هذا الأزمات المعقدة الى مصر فى موسم الدفئ والشمس والسعر الجيد.

الخبير السياحى وعضو غرفة شركات السياحة مجدى صادق، قال: من المؤكد أن مؤتمر المناخ سيكون مصدر مهم لزيادة التدفق السياحى لمصر إذا تم استغلاله بشكل جيد الترويج للمقصد السياحي لمصر، وتم وضع برامج سياحية وترفيهية لأماكن الجذب منها متحف شرم الشيخ الذى يمتلك كنوز أثرية عظيمة ويجب عرض فالأم وثائقية عن السياحة والآثار فى مصر فى ساحته الكبيرة بجانب برامج الزيارة التى يجب أن تكون منظمة وحافلة بالشرح والجذب بعناصر الإبهار الاثرى وطرح هدايا مستنسخة من الآثار المهمة وعرض التراث البدوى والسيناوى فى ساحة المتحف من عروض الفن البدوى والسيناوى من عشاء ورقص ورياضة الجمال والخيل والسفاري، وتنظيم معرض للفرص الاستثمارية فى السياحة والمشروعات الأخرى ولتكن هذه المعارض فى ساحة متحف شرم الشيخ الذى تم تعديل مواعيده لتناسب جلسات المؤتمر ومواعيد الزيارات للمتحف .

وأضاف أنه إذا تم استغلال هذه النقاط سيكون العائد السياحى لمصر بعد هذا المؤتمر أكثر مما نتوقع خاصة فى الدعوة التى تقدمها شركات السياحة العالمية خاصة الإنجليزية بعنوان run to Egypt ..»اجرى الى مصر» هربا من برد أوروبا وحالة التقشف التى تعيشها مع دخول ثلج الشتاء عندهم فى ظل عدم وجود مصدر كافى للطاقة بينما فى مصر يوجد الدفئ والشمس والطقس المعتدل والمياه الدافئة وسياحة الغوص وأماكن الترفيه والتنزه، وكذلك فرصة لعرض المحميات الطبيعية للاستثمار ومطالبة الدول المشاركة فى المؤتمر فى حماية هذه المحميات والاستثمار فيها وكذلك الافتتاح الكلى وليس الجزئى لمنطقة التجلى الأعظم والتى تجذب كثيرا السياحة الدينية .

برعاية وزارة الإسكان خلال فبراير المقبل..

«إنفينيتى فينكس» تطلق معرض THE ICON SHOW بالدمام

ينطلق معرض «THE ICON SHOW» فى مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية، فى الفترة من ١٦ إلى ١٩ فبراير ٢٠٢٣، برعاية وزارة الإسكان المصرية. تنظم شركة إنفينيتى فينكس INFINITY PHOENIX لتنظيم المعارض والمؤتمرات، النسخة الأولى من المعرض، وتعرض وزارة الإسكان خلال المعرض الفرص الاستثمارية فى المناطق التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية، بالإضافة إلى ندوات ومؤتمر صحفى عالمى لعرض الفرص الاستثمارية فى قطاع العقارات المصري.

وقال محمد الصعيدي، الرئيس التنفيذى لشركة إنفينيتى فينكس، أن هذه الفترة تعد فرصة ذهبية للتصدير العقارى لعدة عوامل منها انخفاض الأسعار بالمقارنة بالعقارات فى الدول المحيطة، كما أن الاستثمار فى العقار فى مصر على مر التاريخ هو الاستثمار الآمن ولم ولن يخسر أبدا، وكما يطلق عليه هو وتعد عقيدة عند المصريين أن «العقار هو الابن البار»، وأضاف أن الشركة تستهدف مبيعات بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه خلال المعرض.

وأرجع اختيار الدمام لإقامة النسخة الأولى للمعرض إلى أن الشركة درست جيدًا مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية، وبعد الدراسة التى أكدت أن ٦٠٪ من حجم الأعمال التجارية، بالمملكة العربية السعودية موجودة فى المنطقة الشرقية، وأغلب المواطنين المقيمين فى الدمام رجال أعمال أو يعملون فى وظائف مرموقة بمستوى دخل مرتفع، وهى من المدن التى تتميز بمستوى حياه مرتفع، وبها عدد كبير من المصريين والعرب والأجانب، إضافة إلى أنها قريبة جدًا من دولة البحرين، ونحن نستهدف المقيمين فى دولة البحرين أيضا لقرب المسافة بينها وبين الدمام، وهو ما سيساهم فى زيادة عدد الزوار من الدمام والمدن المحيطة بها، خاصة أنه أول معرض عقارى مصرى بالمنطقة.

وأكد أن الهدف الأساسى فى تنظيم المعارض الخارجية، هو التصدير العقارى بمفهومة المتكامل، بمعنى تصدير التنمية الاقتصادية الشاملة التى حققتها مصر فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى خلال السنوات الأخيرة الماضية، واستعراض التوسع العمرانى الموزع على جميع أنحاء الجمهورية، والبنية التحتية القوية وشبكة الطرق، التى تعد محاور أساسية للتنمية الحقيقية فى المناطق الجديدة، إضافة إلى البدء فى تنفيذ ١٤ مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع، ومستهدف أن تصل إلى ٣٠ مدينة جديدة بإجمالى استثمارات ٦٩٠ مليار جنيه، وأضاف لذا يجب أن نجوب به فى معارض منظمة بشكل يليق باسم وسمعة مصر، ويليق بالمطورين المصريين، بداية من أعلى فئة للإسكان الفاخر والمتميز، والمدن الساحلية الأكثر رفاهية، وصولًا للفئات المتوسطة التى يحتاج إليها المصريون فى الخارج لتملك عقار مناسب.

وقال الصعيدى أنه خلال عام ٢٠٢٣ تستهدف الشركة إقامة ٣ معارض جديدة فى دول الخليج سيتم الإعلان عنها فى الموعد المناسب، وندرس الأماكن التى تتميز بقوة شرائية مرتفعة وتفتقر لإقامة المعارض العقارية المصرية.

وأشار الصعيدى إلى أنه تم تحديد أهم الفنادق بالدمام لإقامة المعرض، وهو فندق شيراتون الذى يمتاز بموقعة الاستراتيجى بمنتصف المدينة، والقاعة تستوعب ١٧ جناحًا على مساحات متنوعة، بداية من ١٨ إلى ٦٠ مترا حسب اختيار الشركة، كما أن الفندق به جراج ضخم للسيارات يستوعب عدد زوار المعرض، مشيرا إلى أن المساحات لكل عارض تم تحديدها على مقاسات محددة تستوعب الشكل الجمالى والديكور لكل عارض والمتعارف عليها عالميا.

وأضاف نعمل بجدية على اختيار الشركات المناسبة لكل بلد لتحقيق أكبر نسبة مبيعات تناسب العميل فى هذه المنطقة، بمعنى أن كل بلد بها عاملون مصريون بشكل مختلف، ومهن مختلفة وتجمع جغرافى مختلف، هناك عدد كبير يعمل بالخارج ليس من سكان القاهرة أو المدن الكبيرة، منهم من يقيم فى الدلتا والصعيد والإسكندرية.

وأكد رئيس مجلس إدارة شركة إنفينيتى فينكس لتنظيم المعارض والمؤتمرات أن الشركة تمتلك قاعدة بيانات عريضة لعدد من المصريين العاملين والمقيمين بالخارج فى ٦ مدن بالخليج، بما يقرب من ٣٠ ألف مهندس مصرى فى المنطقة الشرقية، إضافة إلى ما يقرب من ٤٥٠٠ طبيب، والمدرسون وأساتذة الجامعة ورجال الأعمال المصريون بالخارج، بالإضافة إلى استهداف المواطنين السعوديين والأخوة العرب للاستفادة من مزايا تفعيل قانون الإقامة والجنسية الجديد.

مع انعقاد «قمة المناخ»..

«جيه إل إل» تدعو لخفض نسب انبعاث الكربون من بيئة المبانى

سلّطت «جيه إل إل»، الشركة الرائدة فى الخدمات المهنية والمتخصصة فى إدارة العقارات والاستثمارات واستشارات التطوير العقاري، الضوء على التغييرات البسيطة والسريعة التى يمكن إجراؤها فى مصر، وسائر أنحاء القارة، لبدء خطوات انتقال بيئة المبانى نحو الحياد الكربوني، فى تقرير أصدرته اليوم.

يتناول التقرير الذى يحمل عنوان «طريق مصر نحو خفض نسب انبعاث الكربون»، سبل خفض انبعاث الكربون من بيئة المباني، ويركز على الطرق الكفيلة بالتصدّى لتحديات المناخ. وينظر التقرير فى تغير المناخ من منظور عقاري، ويتناول الدور البارز للشفافية العقارية فى خفض نسب انبعاث الكربون، إضافة إلى قدرات الشراكات بين القطاعين العام والخاص فى معالجة تغيرات المناخ، وأهمية سد فجوة التمويل، عبر التمويل المناخى والسندات الخضراء.

وقال أيمن سامي، رئيس مكتب جيه إل إل مصر: «من المهم لمصر، والدول الأخرى، أن يقوموا بمراجعة الخطط والإجراءات الخاصة بالمدن الأكثر تقدماً فى مجابهة التغير المناخي، والتى حددناها فى المؤشر العالمى لشفافية الأسواق العقارية الذى أصدرته شركة 'جيه إل إل' مؤخراً، وأن يتبعوا خطواتها فى تنفيذ واعتماد العقارات الملائمة والصديقة للبيئة، مع ضمان الموافقة مع المعايير الدولية فى قياس الممتلكات، وهذا سيقود فى نهاية المطاف إلى ضمان التزام الدولة بهدف تحقيق الحياد الكربوني، ووضع خطة للحفاظ على موارد الطاقة، وخفض انبعاثات الكربون عبر العقارات الجديدة والمُشيدة مسبقاً، إضافة إلى إنشاء برنامج وطنى لإعادة تأهيل المباني».

ويُشار إلى أن مصر تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الإطارية «كوب ٢٧» المعنى بتغيير المناخ فى مدينة شرم الشيخ خلال الفترة ما بين ٦ و١٨ نوفمبر.

ويعتبر القطاع العقارى مسؤولاً عما يزيد على ٤٠٪ من انبعاثات الكربون حول العالم، وذلك وفقاً لإحصائيات صادرة عن المجلس العالمى للأبنية الخضراء. ورغم أن العديد من البلدان لم تعمد حتى الآن لاتباع إجراءات صارمة لخفض نسب انبعاث الكربون فى بيئة المباني، إلا أن بعض المدن مثل نيويورك، وسنغافورة، وباريس، ولندن، أدركت التأثير الهائل لمساهمة بيئة المبانى فى انبعاثات الكربون، وسارعت لاتخاذ تدابير محددة لخفض تلك الانبعاثات من العقارات فى خطط أعمالها المناخية.

وقال إنه بالنسبة لمصر، فإن الفرصة مؤاتية لتشجيع المستثمرين، ومالكى العقارات، والمقيمين، على اتباع عقلية صديقة للبيئة، واتخاذ مبادراتهم الخاصة للعمل على وجه السرعة، دون انتظار الإجراءات التنظيمية لبدء العمل، لأن الحاجة باتت ماسة جداً للتصدى للطوارئ المناخية.

«Anchor Developments» تنطلق بخطة استثمارية تبلغ 10 مليارات جنيه

انطلقت أعمال شركة Anchor Developments فى السوق العقاري، بخطة استثمارية طموحة تبلغ ١٠ مليارات جنيه، وهى ذراع التطوير العقارى لشركة الصرح القابضة والتى تتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٣٠ عامًا فى مجال المقاولات والإنشاءات.

وقال المهندس عمرو علي، رئيس مجلس إدارة شركة Anchor Developments، إن التنمية العمرانية التى تشهدها مصر خلال الفترة الأخيرة وتدشين الجيل الرابع من المدن الجديدة أدى لظهور فرص استثمارية واعدة فى مجال التطوير العقاري، ومنح الفرصة لظهور جيل جديد قوى من شركات التطوير العقارى للمشاركة فى هذه التنمية، والاستفادة من حجم الفرص المتاحة.

وأضاف أن شركة الصرح القابضة تتمتع بخبرة قوية فى مجال المقاولات والإنشاءات وهو ما يمنح ذراع التطوير العقارى الجديد خبرة وسابقة أعمال قوية تستفيد منها فى تطوير مشروعاتها الجديدة، كما يمنحها الملاءة المالية القوية لتنفيذ مشروعاتها اعتمادا على التمويل الذاتى بشكل أساسي، لافتا إلى أهمية وجود خطة مالية قوية لتنفيذ المشروعات وخاصة خلال الفترة الراهنة التى تتطلب سرعة التنفيذ.

وأشار إلى أنه سيتم الإعلان قريبا عن أول مشروعات الشركة والذى سيتم تنفيذه فى العاصمة الإدارية وذلك بعد صدور القرار الوزارى وإعداد الدراسات والتجهيزات التى قاربت على العام، وبالتحالف مع كيان استثمارى ضخم، وهو ما يحقق التكامل بين المزايا التى يمتلكها كل من الكيانين، ويبشر بتنفيذ مشروع قوى ومميز فى توقيت سريع، موضحا أن العاصمة الإدارية مشروع ضخم تفخر الشركة بأن تطلق أول استثماراتها العقارية فى السوق فى هذا المشروع القومى الواعد.

وتابع أن العاصمة الإدارية الجديدة كمدينة ذكية ومستدامة أصبحت قبلة الاستثمار فى السوق المحلي، ويوجد بها حجم استثمار أجنبى قوى يعكس الثقة فى هذا المشروع المتميز، كما تسعى الحكومة باستمرار لتقديم مزيد من المحفزات والفرص التى ترفع حجم الإقبال على المشروع سواء للمستثمرين المصريين أو الأجانب.

القطاع العقارى يساهم بـ40 % من انبعاثات الكربون عالميًا

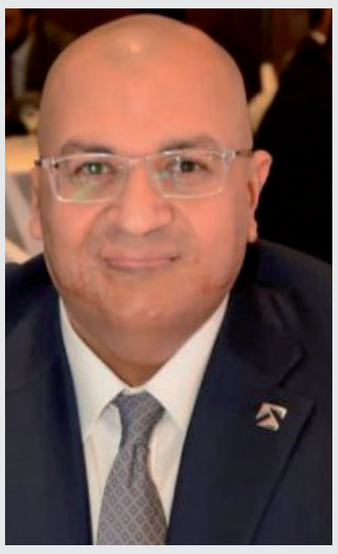

أكد أحمد الشناوى نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة بجمعية رجال الأعمال المصريين، على أن مؤتمر المناخ الذى تستضيفه مصر فى الأيام القليلة القادمة، بمشاركة عالمية واسعة، دليل على قوة ووضع مصر الكبير فى العالم كله، مشيرا إلى أن هذا المؤتمر العالمى يأتى فى إطار عدد من المؤتمرات الهامة التى عقدتها الدولة فى الآونة الأخيرة، لضبط الوضع الاقتصادي، ولمواجهة التحديات، والسعى لإيجاد حلول للخروج من الازمات الاقتصادية الراهنة.

وقال الشناوى أن هناك دورا كبيرا للقطاع العقارى فى الحفاظ على البيئة، وعلاقة وثيقة بين القطاع العقارى والاستدامة، حيث يساهم القطاع العقارى بنسبة ٤٠٪ من انبعاثات الكربون على مستوى العالم، ١١٪ من هذه النسبة نتيجة لمواد التصنيع مثل الحديد والأسمنت، و٢٩٪ منها نتيجة الإفراط فى استخدامات الطاقة والكهرباء والمياه، وهذه النسبة كبيرة جدا، وتشكل خطورة كبيرة على الاستدامة.

وأضاف أن الهدف رقم ١١ من أهداف التنمية المستدامة، هو إنشاء المدن العمرانية المستدامة، وهذا هو الاتجاه الذى تسير فيه الدولة المصرية حاليا، وفق رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تم إنشاء العديد من المدن الجديدة، والتى وصل عددها إلى ما يقرب من ٤٠ مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع.

وشدد على ضرورة نشر مفهوم الاستدامة بشكل عام فى مصر، وأهمية فهم المواطن المصرى لمعنى الاستدامة والمدن المستدامة، وذلك عن طريق قيام الدولة بدعم خطط الاستدامة بحملات توعية، للتأكد من معرفة المواطن المقبل على الشراء فى أى مشروع عقاري، ما إذا كان هذا المشروع مستدام أم لا، وإذا كان مستدام بشكل جزئى أو كلي.

وذكر أنه متفائل بمردود مؤتمر المناخ على مصر مستقبلا، حيث سيتيح المؤتمر عرض الكثير من الشركات المصرية لمنتجاتها المختلفة، ليرى العالم ما يحدث فى مصر، معتبرا هذا المؤتمر بداية مبشرة بالخير، واستكمالا لمزيد من التطوير والتقدم.

MRB تتعاقد مع Stones District لإدارة وتشغيل «دلتا لاندمارك»

وقعت شركة MRB لادارة وتشغيل المولات التجارية والمشروعات الاستثمارية، عقد إدارة وتشغيل مشروع دلتا لاندمارك على طريق الإسكندرية الزراعى لصالح شركة ستونز ديستريكت للتطوير العقارى وإدارة المشروعات.

وأوضح المهندس محمد راشد الرئيس التنفيذى لشركة MRB، أن التعاقد يشمل عمل كافة الدراسات التسويقية والبيعية للمشروع، مع وضع التصميم الهندسى القابل للتشغيل، ووضع خطة توزيع الأنشطة، وخطة التسكين والتأجير، وخطة إدارة المشروع، مع عمل وضع دليل للتشغيل.

وأكد "راشد" أن شركة MRB تسعى لتحقيق منظومة إدارية متكاملة ناجحة لتلبى إحتياجات العميل ومتطلبات السوق لضمان خطة تشغيل ناجحة ومتكاملة تلبى إحتياجات العملاء و متطلبات السوق، الأمر الذى ساهم فى حصول الشركة على شهادات الايزو فى إدارة المرافق والسلامة والجودة وكل ما يخص الإدارة و التشغيل.

يعد مشروع دلتا لاند مارك المشروع أحد المشروعات القومية برعاية جهاز تنمية التجارة الداخلية التابع لوزارة التموين ومحافظة المنوفية، حيث يعد كأكبر مول تجارى ترفيهى فندقى على مساحة ١٣ فدانا بما يعادل ٥٤٧٨٩ م٢ بطوخ طنبشا بمركز بركة السبع ليضم مول تجاري، مبنى إدارى فندقي، نادى رياضى إجتماعي، باستثمارات تصل إلى ٢ مليار جنيه.

تم تصميم المرحلة الأولى من المول بمساحة ١٠،١٧١،٢٤ متر مربع على جميع طوابق ويقسم الى الطابق الأرضى والأول مع ١٠٢ وحدة تجارى بمساحة ١٥٨١٨،٣٤ متر مربع، والوحدات الإدارية عبارة عن ٢٧٩ وحدة بمساحة ٣١٧٥٣،٢ متر مربع فى الطابق الثانى والثالث والرابع

ويعد المشروع نقله حضارية وطفرة استثمارية كبيرة لمحافظة المنوفية، إذ إنه يعد المشروع الأول من نوعه فى محافظات الدلتا فى موقع متميز بالقرب من ٦ محافظات وعلى الكيلو ٦٤ لطريق الاسكندرية الزراعى بجوار جامعة المنوفية الأهلية.

مليار جنيه استثمارات الشركة..

«أكاديا العقارية» تبيع 60 % من Pagoda Business Tower

قالت هنا رؤوف رئيس مجلس ادارة شركة «أكاديا للتطوير العقاري» أنه تم الانتهاء من مبيعات ٦٠٪ من مشروع الشركة الثانى بالعاصمة الإدارية «Pagoda Business Tower» بمنطقة السى بى دي، وأوضحت أن حجم استثمارات الشركة الحالى مليار جنيه مصرى حيث بلغت مبيعات المشروع الأول ٤٠٠ مليون جنيه مصرى وهو قيمة مبيعات ٩٠٪ من وحدات مشروع الشركة الأول «Pagoda Business Complex» والتى تم تحقيقها خلال أربعة أشهر فقط من طرح المشروع ، وتابعت أن مبيعات المشروع الثانى تجاوزت ٥٠٠ مليون جنيه وهو قيمة مبيعات ٦٠ ٪ من المشروع والذى نستهدف له مبيعات تصل الى ٨٠٠ مليون جنيه مصرى .

وأشارت أن الشركة حددت أسعارها البيعية بعد دراسات اقتصادية وتسويقية دقيقة وعديدة بالتعاون مع «شركة جدوى لاستشارات الأعمال»

وأكدت «هنا رؤوف» أنه وعلى الرغم من الاقبال على المشروع الثانى الا اننا نتخذ قرارات متأنية فى بيع المرحله المتبقيه من المشروع الثانى نتيجة لإختلاف سعر تكلفة المتر من وقت الى اخر ، نظراً للزيادة المستمرة فى الأسعار الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية و تبعاتها من زيادة أسعار العملات الأجنبية والفوائد البنكية.

وأضافت أن مجلس إدارة الشركة يدرس حالياً ضخ استثمارات جديدة بمناطق مختلفة ويتم المفاضلة بين أكثر من مشروع ، والتوجه الأقرب سوف يكون للمشروعات الساحلية بمناطق الساحل الشمالى أو العين السخنة، مشيرة إلى أن خطة شركة أكاديا للتطوير العقارى خلال الخمس سنوات القادمة هى أن يكون لديها مشروعات ساحلية ويعمل بها أكثر من ١٥٠٠ موظف.

وقال حنا رؤوف الرئيس التنفيذى للشركة إن خطة تسليمات مشروعى الشركه الحالين بالعاصمة ستكون بنهاية عام ٢٠٢٣ للمشروع الأول أما المشروع الثانى سيكون التسليم بنهاية عام ٢٠٢٥.

وأعرب عن سعادته بالتعاون مع كلا من «شركة تروبيكانا للادارة والتشغيل CAP وشركة المستشار الهندسى حسن الزاملي» فى المشروع الأول، والتعاون مع كلا من « الاستشارى الهندسى ياسر البلتاجي» و«شركة نما للادارة والتشغيل» فى المشروع الثاني، كما أشاد بالتعاون مع «شركة جدوى لاستشارات الأعمال» فى كلا المشروعين.

وأوضح «رؤوف» أن الفتره القادمة سوف يتم التركيز على الجانب التسويقى للمشروعات بشكل أوسع وأشمل وقد تم اختيار كفاءات تسويقية متميزة لإدارة ذلك الجانب وتأتى فى مقدمتهم « أية حمزة « مدير تسويق الشركة.

وفقا لنتائج قياسات الربع الثالث لعام ٢٠٢٢..

«شركات المحمول» تسدد ٤٢ مليون جنيه فاتورة «تجاوز معايير الجودة»

«تنظيم الاتصالات»: ٢١,٦ مليون محفظة إلكترونية وإنهاء إجراءات تغطية ٥ طرق

أسامة محمد

أصدر المركز القومى لمراقبة جودة خدمات الاتصالات التابع للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات تقريره لنتائج قياسات الربع الثالث لعام ٢٠٢٢ (الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٢).

وتستند منهجية القياس على اختبار عينات من المكالمات الصوتية وخدمات نقل البيانات للوقوف على جودة خدمات الاتصالات المقدمة من المشغلين فى السوق المصري، وذلك باستخدام معدات وسيارات القياس حيث بلغت مسافات القياس ١٢٣ ألف كم فى الطرق الرئيسية والفرعية للمدن والقرى خلال الربع الثالث ٢٠٢٢.

مؤشرات جودة الخدمات الصوتية:

-مؤشر عدم بدء المكالمة: والذى يشير إلى نسبة محاولات الاتصال التى لم تنجح فى بدء إجراء المكالمة من إجمالى عينات القياس خلال فترة محددة.

-مؤشر عدم اكتمال المكالمة: والذى يشير إلى نسبة المكالمات التى عانت من انقطاع لأسباب فنية قبل إنهاء المكالمة من إجمالى عينات القياس خلال فترة محددة.

-مؤشر الوقت اللازم لبدء المكالمة: والذى يشير إلى نسبة المكالمات التى تستغرق وقت طويل لبدء المكالمة (ثواني) منذ وقت ضغط العميل على زر الاتصال وحتى الرد من قبل الطرف الآخر من إجمالى عينات القياس خلال فترة محددة.

-مؤشر جودة صوت المكالمة: والذى يشير إلى درجة نقاء الصوت اثناء المكالمة لعينات القياس خلال فترة محددة.

مؤشرات جودة خدمات نقل البيانات:

-سرعة تنزيل البيانات: أدنى سرعة تنزيل بيانات يتم رصدها لأقل ١٠٪ من عينات القياس.

-سرعة تحميل البيانات: أدنى سرعة تحميل بيانات يتم رصدها لأقل ١٠٪ من عينات القياس.

أعداد المناطق التى تم رصد انها تعانى من تجاوزات مؤشرات جودة خدمات الصوت

-فودافون: من أصل ٨١ منطقة (مدينة وحي) تم اجراء اختبارات القياس عليهم تم رصد إجمالى عدد ١١ منطقة تعانى من سوء جودة خدمات الصوت، وعلى رأسها الصعيد والدلتا والقناة، حيث تم رصد تحسن عدد المناطق التى تعانى من سوء جودة مؤشرات خدمات الصوت لتبلغ ١١ منطقة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بعدد ١٨ منطقة خلال شهر يوليو ٢٠٢٢.

-أورنج: من أصل ٨١ منطقة (مدينة وحي) تم اجراء اختبارات القياس عليهم تم رصد إجمالى عدد ١٧ منطقة تعانى من سوء جودة خدمات الصوت، وعلى رأسها الصعيد والدلتا والقناة والقاهرة، حيث تم رصد زيادة عدد المناطق التى تعانى من سوء جودة مؤشرات خدمات الصوت لتبلغ ١٧ منطقة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بعدد ١٦ منطقة خلال شهر يوليو ٢٠٢٢.

-اتصالات: من أصل ٨١ منطقة (مدينة وحي) تم اجراء اختبارات القياس عليهم تم رصد إجمالى عدد ١٤ منطقة تعانى من سوء جودة خدمات الصوت، وعلى رأسها الإسكندرية والصعيد والقناة، حيث تم رصد زيادة عدد المناطق التى تعانى من سوء جودة مؤشرات خدمات الصوت لتبلغ ١٤ منطقة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بعدد ١٢ منطقة خلال شهر يوليو ٢٠٢٢.

-وي: من أصل ٨١ منطقة (مدينة وحي) تم اجراء اختبارات القياس عليهم تم رصد إجمالى عدد ٢٠ منطقة تعانى من سوء جودة خدمات الصوت، وعلى رأسها الإسكندرية والصعيد والدلتا والقاهرة، حيث تم رصد زيادة عدد المناطق التى تعانى من سوء جودة مؤشرات خدمات الصوت لتبلغ ٢٠ منطقة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بعدد ١٦ منطقة خلال شهر يوليو ٢٠٢٢.

أعداد المناطق التى تم رصد انها تعانى من تجاوزات مؤشرات جودة خدمات البيانات :

-فودافون: من أصل ٨١ منطقة (مدينة وحي) تم اجراء اختبارات القياس عليهم تم رصد إجمالى عدد ٢٩ منطقة تعانى من سوء جودة خدمات البيانات، وعلى رأسها الدلتا والقاهرة والصعيد، وبمقارنة نتائج اختبارات القياس فى شهرى يوليو وسبتمبر ٢٠٢٢، تم رصد ٢٩ منطقة متأثرة من سوء جودة خدمات نقل البيانات خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بعدد ٢٦ منطقة متأثرة فى شهر يوليو ٢٠٢٢، وبلغ متوسط تنزيل البيانات خلال شهر سبتمبر ٣٢ ميجابت/ثانية.

-أورنج: من أصل ٨١ منطقة (مدينة وحي) تم اجراء اختبارات القياس عليهم تم رصد إجمالى عدد ١٤ منطقة تعانى من سوء جودة خدمات البيانات، وعلى رأسها القناة والدلتا والاسكندرية، وبمقارنة نتائج اختبارات القياس فى شهرى يوليو وسبتمبر ٢٠٢٢، تم رصد ١٤ منطقة متأثرة من سوء جودة خدمات نقل البيانات خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بعدد ١٦ منطقة متأثرة فى شهر يوليو ٢٠٢٢، وبلغ متوسط تنزيل البيانات خلال شهر سبتمبر ٣٤ ميجابت/ثانية.

-اتصالات: من أصل ٨١ منطقة (مدينة وحي) تم اجراء اختبارات القياس عليهم تم رصد إجمالى عدد ٣ مناطق تعانى من سوء جودة خدمات البيانات، وعلى رأسها الدلتا والقناة، وبمقارنة نتائج اختبارات القياس فى شهرى يوليو وسبتمبر ٢٠٢٢، تم رصد ٣ مناطق متأثرتين من سوء جودة خدمات نقل البيانات خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بمنطقتين فى شهر يوليو ٢٠٢٢، وبلغ متوسط تنزيل البيانات خلال شهر سبتمبر ٤٠ ميجابت/ثانية.

-وي: من أصل ٨١ منطقة (مدينة وحي) تم اجراء اختبارات القياس عليهم تم رصد إجمالى عدد ١٤ منطقة تعانى من سوء جودة خدمات البيانات، وعلى رأسها الجيزة والصعيد والاسكندرية، وبمقارنة نتائج اختبارات القياس فى شهرى يوليو وسبتمبر ٢٠٢٢، لوحظ ثبات فى عدد المناطق التى تعانى من سوء جودة خدمات نقل البيانات لتصل إلى ١٤ منطقة خلال شهرى سبتمبر ويوليو ٢٠٢٢، وبلغ متوسط تنزيل البيانات خلال شهر سبتمبر ٣٥ ميجابت/ثانية.

كما قام الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بإصدار مخالفات لشركات المحمول بحوالى ٢٤ مليون جنية عن تجاوز معايير ومحددات جودة خدمات التليفون المحمول خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢٢.

كما أصدر المركز القومى لمراقبة جودة خدمات الاتصالات التابع للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات تقريره لنتائج قياسات الربع الثالث لعام ٢٠٢٢ (الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٢).

ورصد التقرير مؤشرات جودة خدمات القيمة المضافة (المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات المحمول) ، حيث بلغ إجمالى عدد المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات المحمول ٢١,٦ مليون محفظة خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٤٪ مقارنة بالربع الثانى خلال نفس العام.

ووصل إجمالى عدد المعاملات الإلكترونية من خلال المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات المحمول ١٢٤,٦ مليون معاملة خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٢٢٪ مقارنة بالربع الثانى خلال نفس العام.

توزيع المعاملات الإلكترونية وفقا للخدمات خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢٢:

- ٥١ ٪ من المعاملات الإلكترونية فى التحويل من محفظة لأخرى
- ١٩ ٪ من المعاملات الإلكترونية فى عملية شحن الرصيد لخدمات المحمول والانترنت
- ١٨ ٪ من المعاملات الإلكترونية فى عمليات الإيداع
- ٨ ٪ من المعاملات الإلكترونية فى عمليات السحب
- ٤ ٪ من المعاملات الإلكترونية فى عمليات المدفوعات الأخرى والتى تشمل سداد فواتير المرافق وتحويل المرتبات والحوافز وسداد نفقة المطلقات والتبرعات والتسوق الإلكترونى والادخار والإقراض الريفي.

انتهى الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات من إجراءات تغطية ٥ طرق رئيسية جديدة بخدمات التليفون المحمول بإجمالى أطوال ٤٩٣ كم فى ٥ محافظات (الأقصر، أسوان، الوادى الجديد، سوهاج والبحر الأحمر) بالإضافة إلى رفع كفاءة ٧ طرق أخرى بإجمالى أطوال ١٨١٢ كم تربط ما بين ١٦ محافظة.

وقام الجهاز باعتماد ٧٤٩ محطة جديدة خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢٢ من إجمالى ٢١٦٢ تم اعتمادهم منذ بداية عام ٢٠٢٢، مما يساهم فى تحسين معايير جودة خدمات الاتصالات والقدرة على استيعاب حجم الحركة المتزايد بالسوق المصري.

ووجه الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات شركات المحمول لتقديم مزايا وهدايا للمستخدمين حال قيامهم بدفع المصروفات الدراسية عن طريق المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات المحمول باستخدام الأكواد المختصرة "USSD" أو باستخدام تطبيق الهواتف الذكية.

يأتى ذلك بالتزامن مع بدء العام الدراسى الجديد، وتتراوح المزايا والهدايا التى يحصل عليها المستخدمين ما بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه فى صورة استرداد مالى (كاش باك) أو قسائم مشتريات طبقًا لكل شركة.

خلال معرض ومؤتمر Cairo ICT..

«إى فاينانس» تستعد لإطلاق منصة متكاملة لخدمات «الحوسبة السحابية»

أعلنت مجموعة إى فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، الرائدة فى تطوير وإدارة وتشغيل الشبكات التكنولوجية للمعاملات الرقمية وأول شركة Fin-tech بالمعنى الحديث فى مصر، عن اعتزامها إطلاق أكبر وأحدث منصة متكاملة للحوسبة السحابية فى مصر خلال مشاركتها بفعاليات معرض ومؤتمر "كايرو آى سى تي" Cairo ICT المقرر إقامته خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢، بالتعاون مع أبرز الكيانات الرائدة فى التحوّل الرقمى على مستوى العالم، بما فى ذلك الشركات الدولية VMware, Cisco, IBM, Dell, Pure storage, Huawei, Redhat, Fo, Citrix, Paloalto, Fortinet, Commvault.

وتستهدف "إى فاينانس" من خلال منصتها المرتقبة تسريع وتيرة تنفيذ مبادرات التحوّل الرقمى المختلفة بالمؤسسات الحكومية والقطاع المصرفى وغير المصرفى بالإضافة إلى القطاع الخاص، لمواكبة تطورات المشهد الاقتصادى العالمى من ناحية، وتحقيق أفضل معدلات النمو التى تسعى الدولة لتحقيقها للأعوام التالية من ناحية أخرى. ومن المقرر أن تكون المنصة الجديدة ركيزة محورية للنمو وتحقيق الكفاءة للمؤسسات وتعزيز قدرتها على مواكبة التغيرات الكبيرة المحيطة وسرعة التحوّل الرقمى الذى يشهده العالم.

وتوفر المنصة لعملائها باقة فريدة من المنتجات والخدمات المتكاملة، هى الأولى من نوعها فى السوق المصري، والتى ستتيح مجموعة واسعة النطاق من التقنيات للعملاء تساهم فى التوسع بأنشطتهم خلال وقت قصير عبر تنفيذ وتطوير عدد ضخم من الأعمال والمعاملات، وبالتالى تحقيق أكبر قدر من الكفاءة. كما ستتيح المنصة للعملاء حرّية تجربة الأفكار الجديدة واختبارها قبل أن يعلنوا عنها للمستفيدين من أنشطتهم. وتتميز المنصة بمرونة فائقة، حيث ستمكن كل عميل من تحديد استخدامه والتحكم فى حجم نشاطه وفق لاحتياجاته، مما سيوفر مرونة كبير لتقليل التكاليف. وعلاوة على ذلك، تم تزويد المنصة بأحدث تقنيات الحوسبة الآمنة، وتقديم خدمات رقمية متعددة مثل البرمجيات والمنصات السحابية والبنية التحتية المؤمنة وإنترنت الأشياء وتطبيقات الأمن السيبرانى والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وغيرها.

وأوضح إبراهيم سرحان رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة "إى فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، أن الشركة تمكنت من إحداث طفرة كبيرة فى تطوير منظومتها لخدمات الحوسبة السحابية، حيث نجحت فى دعمها بالبنى الأساسية اللازمة لإدارة وتشغيل مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية بالسوق المصري.

وأكد سرحان على الخبرة المتضافرة التى تنفرد بها الشركة فى هذا المجال، والتى تمكنها مع شركائها الاستراتيجيين من ابتكار المزيد من المنصات مثل المنصة المتكاملة لخدمات الحوسبة السحابية المقرر إطلاقها قريبًا، بهدف تطوير منظومة المعاملات والأنشطة التجارية ودفع عجلة التحول الرقمى فى مصر.

وأعرب سرحان عن تطلعه بمساهمة المنصة الجديدة فى ترسيخ المكانة الرائدة التى تحظى بها "إى فاينانس" باعتبارها الشريك المفضل للتحول الرقمى لمختلف المؤسسات والكيانات العاملة فى مصر، مشيرًا إلى أن هذه الجهود سينعكس مردودها الإيجابى بكل تأكيد على النتائج المالية والتشغيلية للشركة مستقبلاً.

وقال حسام الجولى العضو المنتدب لشركة «تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "إى فاينانس"»، إن الشركة تمضى قدمًا نحو تعزيز دورها التنموى لخدمة التحوّل الرقمى ودعم مختلف المؤسسات الاقتصادية على مستوى القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى القطاعين المصرفى وغير المصرفى والشركات الناشئة. يأتى ذلك من خلال مساعيها المستمرة لتطوير وابتكار أحدث وسائل وأدوات التحوّل الرقمى لكافة الأعمال؛ ولاسيما خدمات الحوسبة السحابية التى تمثل أحد أهم أدوات التحول الرقمى للكثير من القطاعات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق؛ عكفت الشركة على التوسع بباقة خدماتها وضخ المزيد من الاستثمارات من أجل تطوير منصتها الرائدة للحوسبة السحابية، وذلك على الرغم من التحديات الصعبة التى يمرّ بها العالم.

فى مجال التكنولوجيا الزراعية..

«اورانج للتطوير الرقمى» يعلن الفائزين بتحدى Orange Summer Challenge لعام 2022

أعلن مركز اورنج للتطوير الرقمى والابتكار Orange Digital Center عن الفرق الأربعة الفائزة بتحدى Orange Summer Challenge فى مجال التكنولوجيا الزراعية والذى تم تنظيم نسخته لعام ٢٠٢٢ لأول مرة فى مصر بالتعاون مع شركتى Google العملاقة للتكنولوجيا وEY الرائدة فى استراتيجيات تنمية الأعمال، وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولى GIZ، كأحد أهم ثمار افتتاح مركز اورنج للتطوير الرقمى والابتكار Orange Digital Center فى مصر وفى ظل سعى المركز لتنمية مجتمع الأعمال الشاب وتشجيع الابتكار والإبداع فى البلاد.

وخلال فعاليات حفل توزيع جوائز Orange Summer Challenge لسنة ٢٠٢٢ فى مقر مركز اورنج للتطوير الرقمى والابتكار Orange Digital Center، تمكن الطلبة الشباب المشاركين من استعراض إبداعاتهم وتقديم مشاريعهم المبتكرة أمام عدد من الحاضرين من المختصين والخبراء فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وقد حصدت ٤ فرق من الطلبة جوائز المسابقة الأربعة المالية التى تم دفعها من خلال محفظة اورنج كاش، بعد تمكنها من تطوير ٤ حلول تكنولوجية غير مسبوقة من ناحية فائدتها للمجتمع.

وحصل على المركز الأول مشروع "InSoil" وهو نظام يراقب عناصر التربة المختلفة لإدارة الموارد والمواد العضوية وخاصة الاسمدة والمياه. وجاء فى المركز الثانى مشروع "Aqua Rai" وهو نظام أوتوماتيكى للرى بالتنقيط للأراضى الصغيرة، كما يتيح خدمات الصيانة لأصحاب المزارع الصغيرة والحدائق الخاصة بالبيوت. أما المركز الثالث كان من نصيب مشروع "NakhlaTech" وهى خدمة الحصاد الآلى لمحصول البلح لتقليل الهادر منه بجانب خدمات متابعة واستفسار خاص بزراعة النخيل لتحسين المنتج. وفى المركز الرابع جاء مشروع "Sabeel" وهو محطة متنقلة لتنقية مياة الصرف لإعادة استخدامها فى الزراعة.

وتحدى Orange Summer Challenge هو حدث سنوى موجه للشباب المهتمين بالابتكار ويسعى لتعزيز دوائر ابتكار الحلول التكنولوجية المتعلقة بمواضيع "Tech٤Good" بحيث يتم تطوير التقنية من أجل تنمية المجتمع، وقد انطلقت فعالياته فى مصر على مدار ٣ أشهر متتالية، قبل أن تختتم بحفل كبير استضافه مركز اورنج للتطوير الرقمى والابتكار لتكريم الفرق الفائزة. كما انطلقت فعاليات التحدى بالتوازى فى كلّ من الكاميرون، والمغرب، وتونس، ومدغشقر، ومالي، والأردن، وبوركينا فاسو وكوت ديفوار فى نفس الفترة والتوقيت ضمن شبكة مراكز اورنج للتطوير والإبتكار الرقمى Orange Digital Center.

وبهذه المناسبة عبر نويل شاتو، نائب الرئيس التنفيذى لقطاع التطوير والجودة فى شركة اورنج مصر عن فخره باستضافة التحدى الصيفى الأول الذى يعكس القدرات الابتكارية القوية للشباب المصري.

وأضاف "لقد أذهلتنا جدا جودة المشاريع المقدمة حيث استغلت هذه المسابقة قوة الابتكار الرقمى للشباب المصرى ودعمتهم لزيادة فرصهم فى النجاح إلى أقصى حد خاصة ان التكنولوجيا الزراعية هى واحدة من أكثر مجالات الابتكار الواعدة فى مصر ونحن فخورون بان تحدى اورنج ساهم فى ذلك بفضل حماس هؤلاء الطلاب".

ثروة «سوناك» تتجاوز ثروة «الملك تشارلز»..

أغنى رئيس وزراء فى تاريخ بريطانيا

دعاء سيد

جذب رئيس الوزراء البريطانى الجديد، ريشى سوناك الأنظار منذ تعينه فى منصبه، حيث يعتبر أول زعيم ذات بشرة سمراء فى البلاد وأصغرهم سنا فى القرون الأخيرة، ومع ذلك، فهو أيضًا أغنى قائد للبلاد، لذا تخضع الأوضاع المالية له لتدقيق شديد.

وحطم سوناك الرقم القياسى لكونه أغنى رئيس وزراء فى داونينج ستريت على الإطلاق، بثروة تتجاوز ثروة الملك تشارلز الثالث، بحسب شبكة «سى إن بى سي».

وكان قد عمل سوناك سابقًا كمحلل فى مصرف «جولدمان ساكس» ثم مديرا لصندوق التحوط ثم أصبح سياسيا قبل ثمانى سنوات، وفى عام ٢٠١٥، كان سوناك نائباً عن بلدة ريتشموند، شمالى مقاطعة يوركشاير، وشغل منصب وزير دولة فى حكومة رئيسة الوزراء السابقة، تيريزا ماي، ثم تم تعيينه فى منصب وزير الخزانة من قبل رئيس الوزراء السابق بوريس جونسون، قبل ترقيته إلى منصب وزير المالية فى فبراير ٢٠٢٠.

وأشارت صحيفة «التايمز» البريطانية إلى أن سوناك كان مليونيرا منذ منتصف العشرينات من عمره، وكان قد تعرض لانتقادات من حزب العمال البريطاني، لتبرعه بأكثر من ١٠٠ ألف جنيه استرليني لمدرسته السابقة، لتمويل المنح المالية للأطفال الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الالتحاق بها.

كان قد برز الاهتمام بثروة سوناك، وبالرغم من أن سوناك لم يؤكد إطلاقًا صافى ثروته، إلا أن يمتلك وفقا لقائمة «صنداى تايمز» لأغنى الأغنياء فى بريطانيا، صافى ثروة تقدر بنحو ٨٣٠ مليون دولار مع زوجته أكشاتا مورتي؛ وريثة شركة «إنفوسيس» الهندية لتكنولوجيا المعلومات.

غالبية ثروة مورتى مستمدة من حصتها البالغة ٠,٩٣٪ فى الشركة، التى تبلغ قيمتها السوقية حاليا ٧٥ مليار دولار، ومع ذلك، تمتلك مورتى أيضا «كاتامران فينتشرز يو كيه»، الذراع البريطانية لشركة رأس المال المغامر الخاصة بوالدها.

وأعلنت الشركة عن إيرادات تجاوزت ١١,٨ مليار دولار، فى عام ٢٠١٩ ، و ١٢,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٢٠ ، و ١٣,٥ مليار دولار فى عام ٢٠٢١.

وتملك مورتى العديد من الشركات الأخرى فى المملكة المتحدة، حيث تعد مديرة Digme Fitness، وهى سلسلة صالات رياضية مدفوعة الأجر، كما تعد أيضا مديرة New & Lingwood ، التى تبيع ملابس رجالية فاخرة.

ويمتلك الزوجان أربعة عقارات على الأقل تقدر قيمتها بنحو ١٨,٣ مليون جنيه إسترليني، بما فى ذلك شقة فى كاليفورنيا.

وأشارت التقارير إلى أن ثروته هى أعلى من ثروة الملك تشارلز الثالث، حيث تردد أنه ورث الكثير من ثروة والدته الملكة إليزابيث الراحلة، والتى كانت تقدر بـ ٤٢٠ مليون دولار قبل وفاتها.

كما أنها أكثر من ضعفى ثروة الملك تشارلز الثالث وزوجته الملكة، والتى تقدر بنحو ٣٧٠ مليون جنيه إسترليني، مع استثناء قيمة ملكية التاج الأوسع التى تبلغ قيمتها مليارات الجنيهات والتى لا يملكها الملك شخصيا بل يمتلكها طوال فترة حكمه فقط.

وتعد ثروة سوناك وزوجته الشخصية أعلى بكثير من ثروة أغنى رئيس وزراء سابق فى المملكة المتحدة، إدوارد ستانلي، الذى انتخب فى عام ١٨٥٢ وكان صافى ثروته ما يعادل نحو ٤٤٠ مليون دولار بقيمة الأموال فى الوقت الحالي.

كان قد تم تعيين سوناك رئيسًا لوزراء المملكة المتحدة من قبل الملك تشارلز الثالث فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢، مما جعله أول رئيس وزراء بريطانى آسيوى وأول هندوسى يتولى هذا المنصب.

بعد انضمام «تحت تهديد السلاح» و «هاشتاج جوزنى»..

شباك تذاكر السينما حائر بين ١١ فيلم

سها يحيى

تشهد دور العرض انضمام الفيلمين الجديدين «تحت تهديد السلاح» و«هاشتاج جوزني»، إلى قائمة الأفلام المصرية المعروضة بداية من موسم عيد الأضحى الماضي، والتى تستمر حتى اليوم، وتتنوع ما بين الكوميدى والأكشن والرومانسي.

وترصد «البورصجية» خلال التقرير التالى تفاصيل الـ ١١ فيلمًا التى تتنافس حاليًا على شباك التذاكر المصري.

تحت تهديد السلاح

فيلم «تحت تهديد السلاح» من بطولة الفنان حسن الرداد والفنانة مى عمر وشيرين رضا وعمرو عبد الجليل وبيومى فؤاد وعباس أبو الحسن وأحمد بدرى وعدد آخر من الفنانين، بالإضافةإلى الفنان فتحى عبد الوهاب الذى يظهر كضيف شرف فى الفيلم.

وتدور أحداث الفيلم حول جريمة قتل، يتهم فيها الفنان حسن الرداد، ويتم البحث عن ملابسات الجريمة، وهو من تأليف أيمن بهجت قمر، وإخراج محمد عبد الرحمن حماقى.

هاشتاج جوزني

أما الفيلم الثانى الذى انضم إلى قائمة الأفلام حديثًا هو فيلم «هاشتاج جوزني»، من بطولة الفنان أمير المصرى ومايان السيد وصابرين وبيومى فؤاد ودينا وإسلام إبراهيم، وعدد آخر من الفنانين.

وتدور أحداث الفيلم فى إطار كوميدى رومانسي، حيث يعيش أمير المصرى قصة حب مع مايان السيد ويواجهان بعض الصعوبات، وهو من تأليف محمد سمير مبروك وأحمد عادل سلطان، وشاركت فى الكتابة سحر غريب وإخراج عصام نصار.

بنات عبد الرحمن

وتم طرح فيلم «بنات عبد الرحمن، يوم ٢٨ أكتوبر الماضي، وهو فيلم أردني، ويعد أول تجربة عرض بمصر للإنتاج السينمائى الأردني.

والفيلم بطولة صبا مبارك، فرح بسيسو، حنان الحلو، مريم الباشا، خالد الطريفي، ومن تأليف وإخراج زيد أبو حمدان.

الهيبة

وفى ١٩ أكتوبر الماضي، تم طرح فيلم «الهيبة»، بطولة الفنان اللبانين تيم حسن منى واصف، زينة مكي، سعد سرحان، محمد عقيل، ناظم عبسي، ومن إخراج سامر البرقاوي.

وتدور أحداث الفيلم فى إطار من الأكشن والإثارة.

حظك اليوم

وحاليًا يعرض فى السينمات فيلم «حظك اليوم»، الذى تم طرحه فى ١٣ أكتوبر الماضين، والفيلم من بطولة كريم قاسم وهدى المفتى ومروان يونس وطه دسوقى ومحمد المولا وبسنت شوقى، ومن تأليف أحمد البيلى وإخراج أسامة عرابى.

وتدور أحداث الفيلم حول ٤ أصدقاء يتورطون فى مهمة لسرقة إحدى التحف النادرة مع عصابة لكنهم يمرون بالعديد من الأحداث الطريفة والكوميدية.

فضل ونعمة

وفى ٦ أكتوبر الماضى بدأ عرض فيلم «فضل ونعمة» من بطولة ماجد الكدوانى وهند صبرى ومحمود حافظ ومحمد رضوان وياسمينا العبد وعدد من ضيوف الشرف على رأسهم محمد ممدوح.

وتدور الأحداث فى إطار كوميدى حول فضل وزوجته نعمة حيث يمتلكان عربة أكل سريع ويتورطان فى قضية ويحاولان إثبات براءتهما، وهو من تأليف أيمن وتار، وإخراج رامى إمام.

أشباح أوروبا

وبدأ عرض فيلم «أشباح أوروبا» فى ٢١ سبتمبر الماضي، وهو من بطولة هيفاء وهبى وأحمد الفيشاوى ومصطفى خاطر وأروى وعباس أبو الحسن وعدد من ضيوف الشرف منهم باسم سمرة.

وتدور أحداث الفيلم فى إطار من الأكشن والمغامرات، وهو قصة كريم فاروق وسيناريو وحوار أمين جمال ومحمد أبو السعد وشريف يسرى، وإخراج محمد حماقى.

تسليم أهالي

وتم طرح فيلم «تسليم أهالي» فى ٣ أغسطس الماضي، وهو من بطولة الفنانة دنيا سمير غانم وهشام ماجد والفنانة الراحلة دلال عبد العزيز وبيومى فؤاد، وتدور قصة الفيلم فى إطار كوميدى رومانسي.

عمهم

وفى ٧ يوليو الماضي، تم طرح فيلم «عمهم» للفنان محمد عادل إمام وسيد رجب ومحمد لطفى ومحمد سلام وهدى المفتى وآيتن عامر وباسم سمرة وارياض الخولى وأحمد خالد صالح.

الفيلم من تأليف وسام صبرى، وإخراج حسين المنباوى، وإنتاج أحمد السبكى.

بحبك

كذلك تم طرح فيلم «بحبك» فى ٧ يوليو الماضي، والفيلم من بطولة الفنان تامر حسنى وهنا الزاهد وهدى المفتى وحمدى الميرغني.

وتدور أحداث الفيلم حول مناقشة قضية حب العمر من خلال شاب يقع فى حب فتاة وأثناء التحضيرات للزواج تظهر مشكلة وهى ظهور حبيبته السابقة والتى اختفت لظروف مرضية، وتتصارع الأحداث.

كيرة والجن

ومن الأفلام التى طرحت منذ أشهر ومازال يتم عرضها فى السينمات فيلم «كيرة والجن»، الذى تم طرحه فى ٣٠ يونيو الماضي، وهو مستوحى من رواية ١٩١٩ للمؤلف أحمد مراد.

والفيلم من بطولة كريم عبد العزيز وأحمد عز وهند صبرى وسيد رجب وأحمد مالك وعلى قاسم وهدى المفتى فضلاً عن تواجد بعض الممثلين الأجانب، وكتب السيناريو والحوار، وإخراج مروان حامد.

«عدوية» و «الهلباوى».. ومشروع جديد من «هانى عادل»..

حفلات «ساقية الصاوى» ساحرة فى نوفمبر

ليلى أنور

فى جو من الابتهالات والمدائح والقصائد الصوفية، تستقبل ساقية الصاوى ضيفها الدائم الفنان والمنشد على الهلباوي، يوم الجمعة الموافق ١١ نوفمبر فى تمام السابعة مساءً، ويتضمن الحفل مجموعة من أغنيات زمن الفن الجميل منها: مرسال لحبيبتي، عارف، قل لمن، قل للمليحة، أنا يمينك الجنة، وغيرها.

الفنان على الهلباوى هو ابن المنشد الدينى الشيخ «محمد الهلباوي»، الذى بدأ الغناء عن عمر ١٧ عاماً، مع فرقة "الهلباوي" ثم انفصل تدريجيا عنها، حتى أصدر ألبومه الخاص الذى يضم مجموعة من الأعمال التى تمزج بين الغناء والإنشاد، وقدم العديد من الحفلات الناجحة بمختلف الأماكن الثقافية فى مصر، وقد نجح فى تكوين شعبية وجماهيرية كبيرة.

فيما كتبت إدارة ساقية الصاوي، عبر حساباتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي: أن «الفنان هانى عادل يستعد لإطلاق مشروعه (رحلة الرجل الرمادي) من خلال حفله على مسرح الساقية فى تمام السابعة مساء بقاعة النهر، وذلك يوم الجمعة الموافق ١١ نوفمبر المقبل، على أن يكون سعر التذكرة موحد وهو ٢٠٠ جنيه.

يذكر أن الفنان هانى عادل، طرح أغنية «سكر الدنيا» فى مارس الماضي، عبر قناته الرسمية على موقع الفيديوهات «يوتيوب»من ألحانه أيضًا، وكلمات محمود رضوان، ومن إنتاج وائل السيد، جيتار كريم حسام، بيانو فيصل فؤاد.

فيما يحيى النجم محمد عدوية حفلاً غنائيًا فى الساقية يوم ١٠ نوفمبر المقبل، ومن المقرر أن يقدم باقة متنوعة من أغانيه التى يحبها جمهوره منها الحديثة والقديمة، كما يقدم عدد أيضًا من أغانى والده النجم الكبير أحمد عدوية.

وطرح مؤخرًا «عدوية» أحدث أغنياته التى تحمل اسم «ههد المعبد» على موقع «يوتيوب»، الأغنية من كلمات هانى رجب وألحان وليد نور وتوزيع هارون وهندسة صوتية وميكس خالد رؤوف.

كما يحيى المطرب وائل الفشنى حفلا غنائيا يوم ١٩ نوفمبر الجارى بقاعة النهر فى ساقية الصاوى فى تمام الثامنة مساءً، وتم طرح التذاكر بسعر ١٠٠ جنيه.

ويقدم «الفشني»- خلال الحفل- عددًا كبيرًا من أهم أغانيه وتترات المسلسلات التى قام بغنائها، إلى جانب أغانى من زمن الفن الجميل، من بينها «الأقصر بلدنا» التى شارك بها حفل افتتاح طريق الكباش، «سافر حبيبي، كنت فين يا وعد، وحياتك يا حبيبي، يا مسهرني، فى قلبى غرام».

يذكر أن وائل الفشني، يستعد فى الفترة المقبلة لطرح عدد من الأغانى الجديدة والتى ستكون بمثابة مفاجأة للجمهور.

Egyptian International Shipping Group extends its Romocean Services to Port Said East

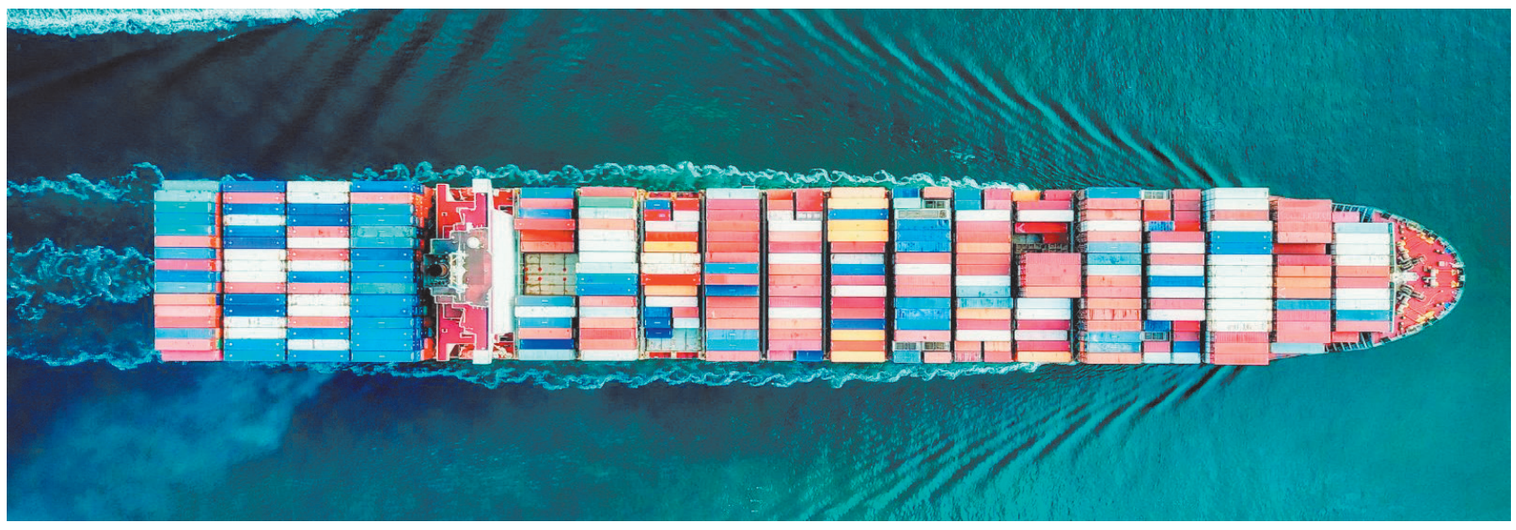

Egyptian International Shipping Group (EISGroup), sole agents for Romocean the leading Spanish based Non-Vessel Owning Common Carrier (NVOCC), has added two new weekly services to and from Port Said East (PSDE) to their already two weekly services to and from Port of Alexandria, expanding the frequency and reach for Egyptian exporters and importers to the Iberian Peninsula, North Africa and Northern Mediterranean ports.

The new PSDE weekly services were launched last month with the first Vessel arriving from Tangier to PSDE.

"We are very happy with this new development in our services offering to our clients in and out of Egypt, expanding our capacity and frequency to more ports across the region" said Capt. Mohamed El Sayed, General Manager EISGroup Port Said Office.

EISGroup has been serving the Egyptian market for over 45 years, acting as sole agents for some the of the largest and leading Ship Lines, Logistics companies and NVOCCs in the world such as Kline, Kline Logistics, Kline Ship Management, APL Logistics, Vasco Maritime, Century Distribution and Baltic Lines.

EISGroup offers a comprehensive suite of services across the supply chain servicing all Egyptian Ports, including but not limited to Ship Agencies, Ship Management Services, Suez Canal Transit, Air Freight Services, Customs Clearance, Freight Forwarding, Breakbulk, RORO, Husbandry, Inland Container Depots, Storage Warehousing, Bonded Warehousing, and door-door services.

"We are a total logistics services provider continuously looking for new opportunities for growth and expansion, always seeking out new dynamic and relevant partnerships which will help us diversify and enhance our service offering to our clients across the globe" added Mr. Bassem Nouh, Commercial Manager at EISGroup.

Last year, the president of Egypt announced an initiative which aims at increasing the country's exports to USD100 Billion in the coming 3 to 5 years. The government of Egypt has been acting accordingly by issuing new directives, laws and regulations which would facilitate this ambitious objective, focusing on more participation from the private sector in manufacturing, infrastructure, skills development, digitization, and logistics.

Currently Egypt's exports do not exceed the USD40 Billion mark annually, which leaves a tremendous room for sustainable growth and development in may sectors of the economy.

"While we are still seeing very little growth in Egyptian exports despite some notable improvements, we need to be prepared to cater for the growth potential of our clients in the coming years, so at EISGroup we are taking this time to plan, strategize, restructure our services and offering, helping not only our large clients but also new companies and start-ups looking to increase or capture new customers in global markets" continued Mr. Nouh.

"Our new service in PSDE is one of the many ways we are supporting the growth of Egyptian Exports, giving Egyptian manufacturers and products access to over 150 port destinations across the Globe," said Capt. El Sayed.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

12

6-11-2022
NO.264

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

اشراف اشرف نجيب

President El-Sisi Meets Somali President on Sidelines of Arab Summit 13th U.S-Africa Business Summit

The president of Somalia stressed Somalia's keenness to strengthen consultation and coordination with Egypt on various regional issues of mutual interest

Today, President Abdel Fattah El-Sisi met with Somali President Hassan Sheikh Mohamud, on the sidelines of the Arab Summit in Algeria.

"The Somali president reviewed the latest developments in his country, steps taken to restore security and stability in Somalia"

The Spokesman for the Presidency said President El-Sisi confirmed that Egypt values its historical ties with Somalia and its keenness on maintaining the interests of the Somali people within a unified, stable and strong state. This is in addition to supporting Somalia in addressing the various challenges it faces, particularly the threat of extremism and terrorism. President El-Sisi noted Egypt's readiness to continue providing support to Somalia to build and strengthen state institutions, effectuate various aspects of bilateral cooperation, particularly at the economic and trade levels, and provide humanitarian and relief assistance to address drought crises and to train Somali technical personnel.

The president of Somalia stressed Somalia's keenness to strengthen consultation and coordination with Egypt on various regional issues of mutual interest, as well as to develop bilateral cooperation on various levels. He highlighted the historical ties between the two countries at the official and popular levels and lauded Egypt's historical role in supporting Somalia in various fields.

The meeting followed-up on the outcome of the Somali president's visit to Cairo last July with hopes of strengthening various aspects of bilateral relations. This is in addition to exchanging views on regional developments of mutual interests related to the security of the Red Sea. The Somali president also reviewed the latest developments in his country, steps taken to restore security and stability in Somalia and ways to overcome the various challenges, mainly the threat of terrorism.

ICIEC and CIB Convene COP27 Panel Discussion on Bankability of Climate Adaptation Projects Focused on Food Security in Africa Showcasing Egypt's NWFE Program and the Role of Credit and Investment Insurance in Bridging the Financing Gap

The need for out-of-the-box thinking involving partnerships and risk mitigation solutions such as credit and political risk insurance becomes ever more urgent

The Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit (ICIEC), the insurance arm of the Islamic Development Bank (IsDB) Group, in cooperation with Commercial International Bank (CIB), Egypt's largest and leading private sector bank, is organising an important Panel Discussion on 9 November 2022 in Sharm El Sheikh during COP27.

Two important pillars of Climate Action are mitigating the release of greenhouse gases with a focus on the transition to clean energy, for instance, through the generation of renewable energy projects, and adaptation to the detrimental effects of Climate Change, specifically climate-related impacts on water and food security.

The need for out-of-the-box thinking involving partnerships and risk mitigation solutions such as credit and political risk insurance becomes ever more urgent. The supply chain disruptions due to the ongoing Ukraine/Russia conflict have seriously impacted the food security of grain-importing countries in the OIC Member States, especially in Africa, and to structural Energy Poverty globally.

The launch of COP27 Host Country, Egypt's comprehensive National Water, Food and Energy (NWFE) Programme provides a valuable playbook on the involvement of private sector investment, the bankability of Climate Adaptation projects, and the credit enhancement de-risking tools of multilateral institutions such as ICIEC. NWFE is underpinned by the bold Egypt Vision 2030 agenda, which has Climate Change Adaptation at its heart.

Climate security affects water poverty, the protection of coastal areas, the development of sustainable cities, and waste management. All ICIEC Member States in Africa face similar challenges.

"This Side Event is a unique platform to address frameworks and methodologies for appraising Climate Adaptation projects with a focus on Africa"

Private sector entities have specific targets for climate financing under their ESG targets, and this High Level Panel Discussion will showcase the banking sector's perspectives on the bankability of adaptation projects with a focus on Food Security.

The Panel will be addressed inter alia by ICIEC CEO, Oussama Kaissi, Mr. Talha Karim, Chief Risk Officer of CIB, Ms. Lina Osman, Head, Sustainable Finance, Standard Chartered Bank and Mr. Jahan Chowdhury, Cluster Lead for Environment and Climate, IFAD and senior representatives from Afreximbank.

Key topics that will be addressed include Egypt's NWFE Programme, the case for financing adaptation projects from CIB's perspective, gaining insight into Climate Financing for adaptation from a multilateral's perspective such as BADEA, and showcasing Standard Chartered Bank's experience with Green Financing in African markets.

As a signatory to the Principles for Responsible Insurance and being the only Shariah-compliant multilateral insurer, sustainable investment, climate action and finance, and Green Finance are firmly embedded in ICIEC's due diligence process through linking all new business and other queries with SDG and climate action indicators. ICIEC and peer multilaterals have an important role in contributing to the international climate finance ecosystem. It is committed to further boosting its green and sustainable finance operations.

Mr. Oussama Kaissi, CEO of ICIEC, commented: "This Side Event is a unique platform to address frameworks and methodologies for appraising Climate Adaptation projects with a focus on Africa. It is important for all partners and stakeholders to share learned experiences, success stories, best practices and explore investment and trade opportunities for adaptation."